تحرص الولايات المتحدة على ترويج أجواء إيجابية تحيط بالمفاوضات القائمة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، على الرغم من وضع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو المزيد من العراقيل أمام التوصل إلى صفقة، ما يهدد بسقوط المحادثات

مسلسل تسريبات مفاوضات غزة

تفاؤل أميركي رغم عراقيل نتنياهو المصرّ على مواصلة احتلال القطاع

للحديث تتمة...

الجزائر... المشروع والانتخابات

عثمان لحياني

تقديم المرشحين الثلاثة للانتخابات الرئاسية الجزائرية المقبلة المقررة في السابع من سبتمبر/ أيلول المقبل: الرئيس عبد المجيد تبون، ورئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، والسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش، حزمة من التعهدات إلى الناخبين بتوزيع عادل للريع، ورفع منحة البطالة والطلبة، والتبشير برفع نسبة النمو وإصلاح الاقتصاد، والإجهاز على آزمات السكن والصحة والتعليم والنقل وغيرها، هي مسائل مغرية بالنسبة للناخبين. كل هذا أمر جيد بالتأكيد ومطلوب لا محالة، لكن هل هو كافٍ وممكن من دون وجود «مشروع مجتمع»؟ في الواقع، كل هذا المأمول شعبياً وسياسياً يبقى مرهوناً من حيث إنجازه أو استمراره وضمان تحقيق نتائج طيبة على صعيد حل معضلات البلاد المزمنة بوجود «مشروع مجتمع» مدوّن وواضح في أسسه السياسية والثقافية، ومحدد من حيث الغايات المرحلية والأهداف القصوى، ومقيّد بتصور واضح للمراحل الزمنية.

هناك التباس حاد وذو طابع سياسي في الجزائر لمسألة «مشروع المجتمع»، كونه معنى ارتبط بسياق سياسي ساخن اتسم بجدل معطل وصراع أفكار هوياتية تجاذبت المجتمع وبتطرف أحياناً، ولذلك وجب التصالح مع معنى «مشروع مجتمع»، ومن ثمة توليده خارج ذلك السياق تماماً. يتطلب الأمر وجود «عقل للدولة» ينتج الفكرة السياسية التي هي أساس التغيير، ويستوعب بكل جرأة كل الديناميكيات السياسية والمجتمعية والاقتصادية الكامنة في البلاد، بعيداً عن السلطوية الكابحة لحريات المبادرة والقادحة للأزمات. حتى الآن قدّم المرشحون خطط حكم أكثر منها تصورات لمجتمع ديناميكي، بينما المجتمع الجزائري يتجاوز بسرعة تحرك الساسة والسلطة في حد ذاتها، بدليل أن الكثير من القطاعات التشغيلية (المؤسسات الناشئة، التجارة الإلكترونية)، أوجدها المجتمع قبل أن تضطر الدولة لتأطيرها قانونياً. وفي غالب الأحيان يُنتج هذا المجتمع الديناميكي لنفسه حلولاً تسبق بكثير المبادرة الرسمية، بحيث يتوجب الإقرار بأن المجتمع الجزائري بلغ مرحلة متقدمة حتى على صعيد النضج السياسي. وكان الحراك الشعبي عام 2019، بكل تجلياته السياسية، أحد تعبيرات هذا النضج، بما يعني أن القوى المجتمعية حسمت في العقيدة الثورية كمنطلق أساسي، وبأت أكثر فهماً للاستحقاقات والاختلالات الداخلية والتحديات الإقليمية، وأقدر على التفاعل وتحوير الثوابت والمتغيرات.

في مدينة غزة أمس الثلاثاء (عمر القطاع/فرانس برس)

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

حيفا ـ **نايف زيداني**

لم تعد العراقيل التي يضعها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمام التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، تخفى على أحد، خصوصاً في ظل طرحه شروطاً إضافية كل مرة تقترب فيها المفاوضات من إبرام صفقة، إلى حد حديث مسؤولين إسرائيليين عن أنه كلما تمّ حلّ بند معين في الصفقة «وجد نتنياهو بنداً آخر» خلافاً. لكن على الرغم من هذه الأجواء السلبية التي تحيط بالمفاوضات، فإن الولايات المتحدة لا تزال تحرص على ترويج إحراز تقدّم، بل الوصول إلى مناقشة «التفاصيل النهائية» للصفقة، وهو ما بطرح تساؤلات عديدة حول صحة هذه الأجواء. وعاد نتنياهو للتشديد مجدداً أمس الثلاثاء على ضرورة استمرار وجود الجيش الإسرائيلي في غزة، قائلاً إن حكومته تعمل على «إعادة الرهائن من غزة بكل الطرق، ونحن نقوم بذلك عبر طريقتين رئيسيتين: المفاوضات وعمليات التحرير»، مضيفاً: «كلا الطريقتين تتطلبان وجوداً عسكرياً لنا على الأرض، وضغطاً عسكرياً متواصلاً على حماس». كلام نتنياهو جاء على خلفية إعلان الجيش الإسرائيلي أمس «تحرير المختطف فرحان القاضي في عملية تحرير معقدة جنوب قطاع غزة». لكن بخلاف الرواية الرسمية لجيش الاحتلال عن تمكّنه من تخليص القاضي، أشارت معلومات أخرى، منها ما نُشر في صحيفة هآرتس، إلى أن القاضي تمكن من الهرب من مكان احتجازه في نفق جنوبي غزة، والتقى قوة من جيش الاحتلال قامت بإخراجه من القطاع. من جهته، علّق منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين على إعادة القاضي، قائلاً: «لا يزال هناك 108 مختطفين في أسر حماس، والسبيل الوحيد والأكيد لإعادتهم جميعاً هو الصفقة».

لكن هذه الصفقة لا تزال تواجه عراقيل من نتنياهو، وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، بأن رئيس حكومة الاحتلال كان قد أرسل فريق التفاوض الإسرائيلي إلى القاهرة مع مقترح بشأن محور نتساريم، الذي يقسم قطاع غزة إلى جزأين، سبق أن رفضه الوسطاء قبل عدة أشهر. وبحسب الصحيفة، فإن فريق المفاوضات الإسرائيلي أعرب عن معارضته للمقترح، لكن نتنياهو أصر على أن يتم تمريره إلى الوسطاء الذين رفضوه. ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع على الاتصالات المتعلقة بالمفاوضات قوله: «من يعتقد أننا إذا قمنا بحل بند معيّن فستكون هناك صفقة، لا يدرك أن نتنياهو سيجلب بنداً آخراً». وبحسب الصحيفة، كان نتنياهو قد وافق على مقترح الصفقة، الذي قُدّم في 27 مايو/أيار الماضي، بأن تسحب إسرائيل مطلبها بإبقاء آليات تفتيش أو إبقاء قوات في محور نتساريم وحفر خنادق وقنوات في محيطه، وأضافت أنه بعدما قبلت «حماس» فعلياً أغلبية ما ورد في المقترح في 27 مايو، أمر نتنياهو ممثليه بالإعلان عن أن الطريقة التي سيضمنون بها عدم عبور المسلحين إلى شمال القطاع «سيتم تحديدها بالاتفاق بين الأطراف»، ما فتح القضية مجدداً. وتسبب ذلك بعرقلة المفاوضات، ليضاف إليه هذا الأسبوع، قول مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، إن مكتب نتنياهو قرر إضافة شروط جديدة بشأن محور نتساريم بإخراجه من القطاع، من جهته، علّق منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين على إعادة القاضي، قائلاً: «لا يزال هناك 108 مختطفين في أسر حماس، والسبيل الوحيد والأكيد لإعادتهم جميعاً هو الصفقة».

> مسؤول إسرائيلي: كلما تم حل بند وجد نتنياهو بنداً خلافياً آخر

> «سي إن إن»: المفاوضون يناقشون التفاصيل الدقيقة للاتفاق

وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، بأن رئيس حكومة الاحتلال كان قد أرسل فريق التفاوض الإسرائيلي إلى القاهرة مع مقترح بشأن محور نتساريم، الذي يقسم قطاع غزة إلى جزأين، سبق أن رفضه الوسطاء قبل عدة أشهر. وبحسب الصحيفة، فإن فريق المفاوضات الإسرائيلي أعرب عن معارضته للمقترح، لكن نتنياهو أصر على أن يتم تمريره إلى الوسطاء الذين رفضوه. ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع على الاتصالات المتعلقة بالمفاوضات قوله: «من يعتقد أننا إذا قمنا بحل بند معيّن فستكون هناك صفقة، لا يدرك أن نتنياهو سيجلب بنداً آخراً». وبحسب الصحيفة، كان نتنياهو قد وافق على مقترح الصفقة، الذي قُدّم في 27 مايو/أيار الماضي، بأن تسحب إسرائيل مطلبها بإبقاء آليات تفتيش أو إبقاء قوات في محور نتساريم وحفر خنادق وقنوات في محيطه، وأضافت أنه بعدما قبلت «حماس» فعلياً أغلبية ما ورد في المقترح في 27 مايو، أمر نتنياهو ممثليه بالإعلان عن أن الطريقة التي سيضمنون بها عدم عبور المسلحين إلى شمال القطاع «سيتم تحديدها بالاتفاق بين الأطراف»، ما فتح القضية مجدداً. وتسبب ذلك بعرقلة المفاوضات، ليضاف إليه هذا الأسبوع، قول مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، إن مكتب نتنياهو قرر إضافة شروط جديدة بشأن محور نتساريم بإخراجه من القطاع. من جهته، علّق منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين على إعادة القاضي، قائلاً: «لا يزال هناك 108 مختطفين في أسر حماس، والسبيل الوحيد والأكيد لإعادتهم جميعاً هو الصفقة».

لكن هذه الصفقة لا تزال تواجه عراقيل من نتنياهو، وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، بأن رئيس حكومة الاحتلال كان قد أرسل فريق التفاوض الإسرائيلي إلى القاهرة مع مقترح بشأن محور نتساريم، الذي يقسم قطاع غزة إلى جزأين، سبق أن رفضه الوسطاء قبل عدة أشهر. وبحسب الصحيفة، فإن فريق المفاوضات الإسرائيلي أعرب عن معارضته للمقترح، لكن نتنياهو أصر على أن يتم تمريره إلى الوسطاء الذين رفضوه. ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع على الاتصالات المتعلقة بالمفاوضات قوله: «من يعتقد أننا إذا قمنا بحل بند معيّن فستكون هناك صفقة، لا يدرك أن نتنياهو سيجلب بنداً آخراً». وبحسب الصحيفة، كان نتنياهو قد وافق على مقترح الصفقة، الذي قُدّم في 27 مايو/أيار الماضي، بأن تسحب إسرائيل مطلبها بإبقاء آليات تفتيش أو إبقاء قوات في محور نتساريم وحفر خنادق وقنوات في محيطه، وأضافت أنه بعدما قبلت «حماس» فعلياً أغلبية ما ورد في المقترح في 27 مايو، أمر نتنياهو ممثليه بالإعلان عن أن الطريقة التي سيضمنون بها عدم عبور المسلحين إلى شمال القطاع «سيتم تحديدها بالاتفاق بين الأطراف»، ما فتح القضية مجدداً. وتسبب ذلك بعرقلة المفاوضات، ليضاف إليه هذا الأسبوع، قول مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، إن مكتب نتنياهو قرر إضافة شروط جديدة بشأن محور نتساريم بإخراجه من القطاع. من جهته، علّق منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين على إعادة القاضي، قائلاً: «لا يزال هناك 108 مختطفين في أسر حماس، والسبيل الوحيد والأكيد لإعادتهم جميعاً هو الصفقة».

لكن هذه الصفقة لا تزال تواجه عراقيل من نتنياهو، وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، بأن رئيس حكومة الاحتلال كان قد أرسل فريق التفاوض الإسرائيلي إلى القاهرة مع مقترح بشأن محور نتساريم، الذي يقسم قطاع غزة إلى جزأين، سبق أن رفضه الوسطاء قبل عدة أشهر. وبحسب الصحيفة، فإن فريق المفاوضات الإسرائيلي أعرب عن معارضته للمقترح، لكن نتنياهو أصر على أن يتم تمريره إلى الوسطاء الذين رفضوه. ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع على الاتصالات المتعلقة بالمفاوضات قوله: «من يعتقد أننا إذا قمنا بحل بند معيّن فستكون هناك صفقة، لا يدرك أن نتنياهو سيجلب بنداً آخراً». وبحسب الصحيفة، كان نتنياهو قد وافق على مقترح الصفقة، الذي قُدّم في 27 مايو/أيار الماضي، بأن تسحب إسرائيل مطلبها بإبقاء آليات تفتيش أو إبقاء قوات في محور نتساريم وحفر خنادق وقنوات في محيطه، وأضافت أنه بعدما قبلت «حماس» فعلياً أغلبية ما ورد في المقترح في 27 مايو، أمر نتنياهو ممثليه بالإعلان عن أن الطريقة التي سيضمنون بها عدم عبور المسلحين إلى شمال القطاع «سيتم تحديدها بالاتفاق بين الأطراف»، ما فتح القضية مجدداً. وتسبب ذلك بعرقلة المفاوضات، ليضاف إليه هذا الأسبوع، قول مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، إن مكتب نتنياهو قرر إضافة شروط جديدة بشأن محور نتساريم بإخراجه من القطاع. من جهته، علّق منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين على إعادة القاضي، قائلاً: «لا يزال هناك 108 مختطفين في أسر حماس، والسبيل الوحيد والأكيد لإعادتهم جميعاً هو الصفقة».

لكن هذه الصفقة لا تزال تواجه عراقيل من نتنياهو، وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، بأن رئيس حكومة الاحتلال كان قد أرسل فريق التفاوض الإسرائيلي إلى القاهرة مع مقترح بشأن محور نتساريم، الذي يقسم قطاع غزة إلى جزأين، سبق أن رفضه الوسطاء قبل عدة أشهر. وبحسب الصحيفة، فإن فريق المفاوضات الإسرائيلي أعرب عن معارضته للمقترح، لكن نتنياهو أصر على أن يتم تمريره إلى الوسطاء الذين رفضوه. ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع على الاتصالات المتعلقة بالمفاوضات قوله: «من يعتقد أننا إذا قمنا بحل بند معيّن فستكون هناك صفقة، لا يدرك أن نتنياهو سيجلب بنداً آخراً». وبحسب الصحيفة، كان نتنياهو قد وافق على مقترح الصفقة، الذي قُدّم في 27 مايو/أيار الماضي، بأن تسحب إسرائيل مطلبها بإبقاء آليات تفتيش أو إبقاء قوات في محور نتساريم وحفر خنادق وقنوات في محيطه، وأضافت أنه بعدما قبلت «حماس» فعلياً أغلبية ما ورد في المقترح في 27 مايو، أمر نتنياهو ممثليه بالإعلان عن أن الطريقة التي سيضمنون بها عدم عبور المسلحين إلى شمال القطاع «سيتم تحديدها بالاتفاق بين الأطراف»، ما فتح القضية مجدداً. وتسبب ذلك بعرقلة المفاوضات، ليضاف إليه هذا الأسبوع، قول مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، إن مكتب نتنياهو قرر

نتنياهو المرتاح أبعد ما يكون عن قبول اتفاق غزة

> بات احتمال قبول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وقف إطلاق النار في غزة أصعب من قبل، بعدما تمكن من كسب الدعم الأميركي تجاه حزب الله وإيران، وأيضاً بفعل ضعف المعارضة الإسرائيلية

حيفا ـ امطانس شحادة

نتنياهو في القدس المحتلة، 4 أغسطس 2024 (فرانس برس)

هرع الرئيس الأميركي جو بايدن وإدارته، بعد عمليتي اغتيال القيادي العسكري الأعلى في حزب الله فؤاد شكر في الضاحية الجنوبية لبيروت في 30 يوليو/تموز الماضي، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران في 31 يوليو الماضي، لإحياء المفاوضات بين إسرائيل وحركة حماس ودفعها قدماً لتحقيق وقف إطلاق النار في غزة وذلك بطلبه من الوسطاء في المنطقة تفعيل المفاوضات. بايدن أراد التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة بغية خفض التصعيد والتوتر الأمني في المنطقة، وربما ردع ومنع الرد من قبل إيران وحزب الله، أو تخفيفه على الأقل، لمنع توسع الحرب في الإقليم.

بعد مرور أكثر من أسبوعين على تحرك بايدن، لم يحصل أي تقدّم نحو التوصل إلى اتفاق من أجل وقف إطلاق النار في غزة مع مراوحة المفاوضات مكانها. رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ما زال مصراً على شروطه ومواقفه السابقة، بضرورة استمرار بقاء الجيش الإسرائيلي وسيطرته على محور صلاح الدين (فيلادلفيا) على الحدود بين قطاع غزة ومصر، وبقاء الجيش في «محور نتساريم» الفاصل بين شمال غزة وجنوبها) لفحص وضبط عودة النازحين إلى شمال قطاع غزة، أو بالأحرى لمنع عودتهم إلى بلداتهم وأحيائهم المهدمة، وعدة شروط إضافية حول هوية وشروط إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية وإبعادهم إلى الخارج. ناهيك أن لا أحد يتحدث عن إنهاء حرب الإبادة على غزة في مرحلة ما من مراحل تنفيذ الاتفاق. وكأن الأمر بات مسموحاً أو مفهوماً ضمناً، وأن إسرائيل ونتنياهو تحديداً، لن يقبلا أي صيغة اتفاق يؤدي إلى وقف حرب الإبادة، خلال مراحل التنفيذ أو في المرحلة الأخيرة من الاتفاق.

الإدارة الأميركية اتهمت حركة حماس، التي لا تشارك في المفاوضات الحالية، بتعطيل التوصل إلى اتفاق من أجل وقف إطلاق النار في غزة بينما من يعمل فعلاً على منع الاتفاق هو نتنياهو وشروطه. فهل من احتمال أن يقوم نتنياهو بتغيير موقفه والذهاب إلى اتفاق؟ وهل هناك من أدوات ضغط كافية تدفع إلى اتفاق؟ وفقاً للمعطيات الحالية، والأوضاع السياسية الداخلية في إسرائيل، وتراجع احتمال توسع جبهة الشمال أمام حزب الله بعد احتواء التبادل المتبادلة بداية الأسبوع الحالي، لا يبدو أن نتنياهو معني بالتوجه نحو الموافقة على الاتفاق، ولا توجد أدوات ضغط جدية على نتنياهو لقبول ذلك.

ردع إيران وحزب الله عن توجيه ضربة انتقام قوية لإسرائيل بعد عمليتي الاغتيال، وعملياً حماية إسرائيل، وأرسلت واشنطن قوات كبيرة إلى المنطقة، بلغ عددها بين 30 و40 ألف جندي، برفقة حاملات طائرات وطائرات الشبح والسفن الحربية. كما عزز الأميركيون الدفاعات الجوية. قد تكون هذه الخطوات قد أدت إلى تبريد وتنفيس نوايا إيران بالرد على اغتيالي شكر وهنية، وإلى ضبط رد حزب الله كما حصل فعلاً صباح الأحد الماضي. لكن الأهم أن تصرف الإدارة الأميركية زاد ثقة إسرائيل وشعورها بالحماية والحصانة. يمكن أن يكون هذا الاستنفار قد حقق عكس ما أراد، وساهم في إعاقة التوصل إلى اتفاق من أجل وقف إطلاق النار في غزة واستمرار رفض نتنياهو. فإذا كان أحد أهداف التوصل إلى اتفاق هو منع التصعيد والانفجار، فإن الوجود العسكري الأميركي، قد حقق ذلك أو ساهم في منع ذلك لغاية الآن من دون التوصل إلى اتفاق. إذاً ما هي ضرورة نتنياهو التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة في الوقت الحالي، أو التراجع عن الشروط؟ إسرائيل لا تريد ترك انطباع في المنطقة أنها تتراجع عن مواقفها وشروطها، أو تخفف من شروطها، وتقبل التوصل إلى اتفاق من أجل وقف إطلاق النار في غزة بسبب التهديد العسكري من قبل إيران وحزب الله.

إذاً محاولة بايدن تخفيف التوتر ومنع التصعيد، عبر إرسال قوات عسكرية أميركية، لردع إيران وحزب الله، والضغط على «حماس»، لم تساهم بالتوصل إلى اتفاق تبادل أسرى ومخطوفين ووقف إطلاق النار، بل ساهمت في زيادة تعنّت ورفض نتنياهو وحكومته. كما أوضحت نتائج استطلاعات رأي نُشرت في 22 أغسطس/آب الحالي، في القناتين 11 و12 الإسرائيليتين، تحسناً في مكانة نتنياهو السياسية، وزيادة طفيفة في عدد المقاعد المتوقعة لحزب الليكود في حال جرت الانتخابات البرلمانية الآن. كان هذا التغير الأبرز في مكانة نتنياهو السياسية منذ السابع من أكتوبر الماضي. نتنياهو عمل على تسويق نفسه بأنه قائد يرفض الضغوط الخارجية والداخلية للتوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى بشروط غير مقبولة عليه. نتنياهو على قناعة بأن هذه المواقف ساهمت في الحفاظ على دعم قواعد اليمين واليمين المتطرف، وعلى تحسين مكانته السياسية التي خَيّل للكثيرين، وبحق، أنها انتهت بعد الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر الماضي، وعلى الحفاظ على التحالف الحكومي واستقراره. وها هي استطلاعات الرأي العام تعزز هذه القناعات.

فإذا كان التعنّت والإصرار على الشروط الأمنية، وعادة ما تكون هذه الشروط مقبولة على المجتمع الإسرائيلي، هو السبب الذي ساهم في تحسين مكانة نتنياهو السياسية، فلماذا نتوقع أن يغيّر نتنياهو موقفه ويوافق على شروط وبنود يمكن أن تؤدي إلى تراجع مكانته في أوساط اليمين واليمين المتطرف، ويمكن أن تهدد تماسك التحالف الحكومي؟ وإذا كان ادعاء العديد من المحللين والسياسيين أن نتنياهو، وهو ادعاء قريب من الواقع، يتصرف من منطلق المصالح والحسابات الشخصية ويرمي بالأساس للحفاظ على التحالف الحكومي، ويريد إطالة أمد الحرب ومنع تفكك التحالف الحكومي، فلماذا سيقبل نتنياهو بشروط وبنود يمكن أن تؤدي إلى عكس ذلك؟

في الوضع السياسي الراهن في إسرائيل، لا وجود لضغوط سياسية جدية على نتنياهو، المعارضة ضعيفة ولا تعرض بديلاً سياسياً جدياً لسياسات نتنياهو، وتدعم أهداف الحرب، وتقف إلى جانب الحكومة والجيش في غالبية القرارات العسكرية والظروف الأمنية. جل ما تقوله المعارضة هو أن نتنياهو يتصرف من منطلقات سياسية ضيقة وتطالب بإبرام صفقة تبادل أسرى ومخطوفين قبل فوات الأوان، وتدعي أنه بالإمكان العودة إلى الحرب في أي وقت تختاره إسرائيل، بعد ضمان إطلاق سراح الأسرى والمخطوفين. كما تدعم المعارضة توسيع الجبهة الشمالية مع حزب الله، كما صرح بذلك الوزير السابق في مجلس الحرب بيني غانتس الذي أعلن أن حزبه سيدعم الحكومة في ذلك، والوزير السابق أفيغدور ليبرمان، ومواقف جدعون ساعر المعلنة المعارضة البرلمانية لم تنجح في تجنيد الشارع الإسرائيلي للاحتجاج ضد الحكومة، وفشلت في عرض أي بديل لسياسات الحكومة. نتنياهو يرى ويعي ويفهم ذلك. كما يهتم نتنياهو بإبراز الخلافات مع المؤسسة العسكرية، بل يهتم بإنتاجها أحياناً، لأن ذلك يعزز مكانته أمام جمهور اليمين، ويمكن أن تحتل هذه الخلافات جزءاً من حملته الانتخابية المقبلة، إذ سيتهم نتنياهو والمؤسسة العسكرية بالمسؤولية عن الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر الماضي، وعلى الحفاظ على التحالف الحكومي وستقراره. وها هي استطلاعات الرأي العام تعزز هذه القناعات.

تأثير الرئاسيات الأميركية

لا يمكن إغفال تأثير اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وضعف الرئيس جو بايدن، وتردد المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس (الصورة) ومواقفها المحافظة والتقليدية تجاه إسرائيل، كما جاء في خطابها أمام مؤتمر الحزب الديمقراطي، الأسبوع الماضي، فضلاً عن احتمال فوز الرئيس السابق دونالد ترامب في الانتخابات وعوده له الى البيت الابيض، على تعمّك رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بشروطه.

ثقة أميركية بتراجع احتمال الحرب بين حزب الله وإسرائيل

اعتبر رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال تشارلز براون، أن خطر اندلاع حرب إقليمية «انحسر»، بعد تصعيد الأحد الماضي بين حزب الله وإسرائيل

بيروت ـ **العربي الجديد**

سعى المستوى العسكري الأميركي لتهدئة الوضع الميداني على الجبهة اللبنانية بين حزب الله وإسرائيل، بعد ردّ الحزب، الأحد الماضي، على اغتيال الاحتلال قائده العسكري الأعلى فؤاد شكر في بيروت في 30 يوليو/تموز الماضي. وفي السياق، اعتبر رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال تشارلز براون، مساء أول من أمس الاثنين، أن المخاطر على المدى القريب لاتساع رقعة الحرب في المنطقة انحسرت إلى حدّ ما، لكن إيران لا تزال تشكل خطراً كبيراً بدراستها توجيه ضربة إلى إسرائيل. وتحدث براون لوكالة رويترز، بعد رحلة استغرقت ثلاثة أيام إلى الشرق الأوسط اختتمها بجولة ميدانية على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، برفقة رئيس أركان جيش الاحتلال هرتسي هاليفي، وهي المرة الأولى التي يزور فيها أرفع مسؤول أميركي عسكري تلك المنطقة إذا كان خطر اندلاع حرب إقليمية قد انخفض في الوقت الراهن، قال براون «إلى حد ما... نعم». وعن القدرات العسكرية لحزب الله، رأى براون أن الحزب «لا تزال لديه قدرة». وقال لدى مغادرته إسرائيل «كان لديك أمران كنت تعلم أنهما سيحدثان. حدث أحدهما بالفعل (رد حزب الله على اغتيال شكر). والآن يعتمد الأمر على كيفية مضي الثاني (رد إيران على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران في 31 يوليو الماضي)». من جهته، أكد هاليفي، مساء الاثنين، أنه «نحن عازمون للغاية على مواصلة ضرب حزب الله، والقضاء على المزيد من القادة في صفوفه، وتجريده منشآته وقدراته ونحن لا نتوقف». وأشار إلى أن «لدى حزب الله مزيداً من القدرات ولم تكتمل المهمة بعد. مهمتنا واضحة وهي تتمثل في إعادة سكان المنطقة الشمالية إلى ديارهم بأمان، ويعمل جيش الدفاع على تحقيق ذلك على مدار الساعة. نحن عازمون على إعادة سكان المنطقة الشمالية إلى ديارهم بأمان باسرع وقت ممكن». ميدانياً، استهدفت مسيّرة إسرائيلية سهل المجادل، شرقي صور، أمس الثلاثاء، حيث أصيب 3 أشخاص، فضلاً عن وقوع أضرار جسيمة بالممتلكات والبنى التحتية. كما جُرح شخص بغارة على شيحين. وأغارت مسيرة إسرائيلية على منطقة مفتوحة عند أطراف النبطية الفوقا الشرقية، إلا أن الصاروخ لم ينفجر. وقصف الاحتلال مدفعياً ميس الجبل بالقذائف الفوسفورية، ومحيط تل النحاس عند المدخل الشمالي لكفركلا. وأطلق نيران رشاشاته الثقيلة على بلدة عيتا الشعب في القطاع الأوسط، ما أدى إلى أضرار جسيمة في الممتلكات. وأطلق قنابل باتجاه العباسية الحدودية والمجيدية، حيث احترقت آلية في مزرعة بعد تعرضها لهذه القنابل. وحلقت مسيرات إسرائيلية في أجواء منطقة ضهر البيدر، وهي ممر جبلي في لبنان، ومحطة أساسية على طريق بيروت ـ دمشق. واستهدف حزب الله، أمس الثلاثاء، التجهيزات التجسسية المستحدثة المنصوبة على رافعة في محيط ثكنة دوفيف، ومباني يستخدمها جنود الاحتلال في مستوطنة نطوعة. ودوت صفارات الإنذار في أنحاء متفرقة من الجليل الفلسطيني المحتل. بدورها، أعلنت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، أمس الثلاثاء، أن مستشفى الجليل في نهاريا استقبل 1700 إصابة بنيران حزب الله منذ اندلاع المواجهات بينه وبين إسرائيل، في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فيما استقبل مستشفى زيف في صفد 400 جريح في الفترة نفسها.

وليل الاثنين ـ الثلاثاء، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على نهر الخردلي ـ ديرميماس وأطراف دير سريان والضهيرة ورامية وعيتا الشعب وزبقيت وطيرحرفا والناقورة وشمع ويحمر الشقيف وارنون لجهة قلعة الشقيف ـ أرنون، والحرج الممتد بين بلدات حداثا ورشاف والطيري. كما سمع دوي أصوات انفجارات في القطاع الغربي ناتجة عن انفجار صواريخ اعتراضية معادية. وحلّق الطيران الاستطلاعي والمسير، بكثافة، في مختلف أجواء الجنوب اللبناني، ملقياً القنابل المضيئة فوق القرى الحدودية. وهاجم حزب الله، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، بمسيرات انقضاضية المقر المستحدث لقيادة الفرقة 146 في ثكنة شراعا ومقرّاً مماثلاً للفرقة 91 في ايبليت هشاحر. واعلن مركز عمليات طوارئ الصحة العامة التابع لوزارة الصحة اللبنانية في بيان، أن «القصف المدفعي الإسرائيلي المعادي بالقذائف الفوسفورية على الوزاني ادى إلى إصابة مواطن بحالة اختناق حادة».

> هاليفي: لدى حزب الله مزيد من القدرات ولم تكتمل المهمة بعد

شرق غرب

المكي مؤهل لخوض رئاسيات تونس

أكد المتحدث الرسمي، باسم المحكمة الإدارية في تونس، فيصل بوقرة، أمس الثلاثاء، قبول ملف الطعن الذي قدمه المرشح الرئاسي عبد اللطيف المكي (الصورة)، وبالتالي نقض الحكم الابتدائي السابق، والقضاء بإلغاء قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بعدم قبول مطلب الطعن في الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في 6 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وبالتالي عاد المكي إلى السباق الانتخابي، في انتظار إصدار المحكمة الإدارية حكمها بالطعنين المتبقيين المقدمين من المرشحين، عماد الدايمي وعبير موسي.

(العربي الجديد)

مباحثات يمنية روسية في موسكو

دعت الحكومة اليمنية، أمس الثلاثاء، المجتمع الدولي إلى دعم جهود إنهاء الحرب مع الحوثيين، وتحقيق السلام في البلاد. جاء ذلك خلال جلسة مباحثات عقدها وزير الخارجية اليمني شائع الزنداني، مع نظيره الروسي سيرغي لافروف بالعاصمة موسكو، وفق وكالة الأنباء اليمنية الرسمية «سبأ». بدوره، أكد لافروف «متانة العلاقات الروسية اليمنية، وحرص بلاده على تعزيز مجالات التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات».

(الأناضول)

دعوة تركية لإقامة دولة فلسطينية

أكد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان التركي، فؤاد أوقطاي، أمس الثلاثاء، أن ما تصبو إليه أنقرة هو وقف المجازر التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة بأقرب وقت ممكن وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. جاء ذلك في تصريح قبل لقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الدوما الروسي ليونيد سلوتسكي في البرلمان التركي في أنقرة. من جانبه قال سلوتسكي إن «القضية الفلسطينية مهمة للغاية لكلا البلدين، نحن بحاجة إلى العمل بكل قوتنا لإنهاء الوحشية والمذبحة هناك».

(الأناضول)

إحباط محاولة تسلل لـ«قسد» شرقي حلب

أحبطت فصائل الجيش الوطني السوري المعارض، أمس الثلاثاء، عملية تسلل لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) على محاور منطقة درع الفرات، في ريف حلب الشرقي، شمالي سورية. وقالت مصادر عسكرية عاملة تحت مظلة «الجيش الوطني» إن الفصائل تصدت لعملية تسلل لمجموعتين من «قسد» حاولتا التقدم على نقاط عسكرية في محور بلدة قباسين القريبة من مدينة الباب. وأكدت المصادر أن المجموعتين انسحبتا بعد فشل المحاولة.

(العربي الجديد)

26 أكتوبر موعداً للتشريعيات جورجيا

حددت الرئيسة الجورجية، سالومي زورابيشفيلي (الصورة)، أمس الثلاثاء، تاريخ 26 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، موعداً للانتخابات التشريعية في جورجيا، حسبما كشفت وكالة تاس الروسية للأنباء. ومن المقرر أن تشهد الانتخابات المقبلة صراعاً سياسياً على خلفية قانون «شفافية النفوذ الأجنبي»، الذي اعتبرته المعارضة موجهاً ضدها.

(رويترز)

تقرير

عادت التساؤلات لتُطرح حول إمكانية عودة «العمليات الاستشهادية» لفصائل المقاومة الفلسطينية والتي عُرفت بها خلال سنوات الانتفاضتين، وذلك مع امعان الاحتلال في جرائمه

«العمليات الاستشهادية»

الجدوى والتوقيت بعد تلويح حركة «حماس» بعودتها

رام الله ـ **نائلة خليل**

بعد مرور أربعة أيام على عملية التفجير في تل أبيب التي وقعت في 18 أغسطس/آب الحالي، كشف الاحتلال أن منفذ العملية هو جعفر منى من مدينة نابلس في الضفة الغربية، ليعود لقب «استشهادي» إلى المدينة بعد سنوات طويلة من انقطاع هذا النوع من العمليات، ويعود الحديث أيضاً عن جدوى «العمليات الاستشهادية» بعد سنوات طويلة من توقف هذه العمليات لأسباب عدة، أهمها النقاش الداخلي داخل حركة حماس حول جدواها، خصوصاً على مستوى تأثيراتها على الرأي العام العالمي، وعدم توفر الشروط الموضوعية لها بعد عام 2007. وتذهب بعض الآراء إلى إبداء تخوفات من تأثيرات سلبية لهذه العمليات، خصوصاً أن الاحتلال لن يوفر فرصة لاستغلالها للإمعان في مخططات حرب الإبادة التي يشنّها على الشعب الفلسطيني، ليس فقط في قطاع غزة، بل أيضاً في الضفة الغربية التي لا يخفي عدد من وزراء الاحتلال مخططات لها بما في ذلك دعوات لحرقها وتحويلها إلى «غزة أخرى»، فضلاً عن الإمعان في تقطيع أوصالها على نحو متسارع. وتأتي عملية الشاب منى بعد ثماني سنوات على آخر عملية من هذا النوع تبنّتها «حماس» عام 2016 ونفذها عبد الحميد أبو سرور من مخيم عايدة شمال بيت لحم قرب مستوطنة «غيلو» المقامة على أراضي جنوب القدس المحتلة، ليُطرح السؤال: هل عادت مرحلة هذه العمليات من جديد، لا سيما بعد تبني «كتائب القسام» و«سرايا القدس»، الذراعين العسكريين لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، العملية الأخيرة في تل أبيب، وتهديدهما الواضح بأن «العمليات الاستشهادية في الداخل المحتل ستعود ما دامت مجازر الاحتلال وسياسة الاغتيالات متواصلة»؟ ووصل عدد العمليات من هذا النوع لأكثر من 75 عملية منذ 1993 وحتى 2016، حسب ما وثّقته مواقع «حماس»، إضافة إلى عشرات العمليات التي نفذتها الذراع العسكرية لحركة فتح، كتائب شهداء الأقصى، وحركة الجهاد الإسلامي التي دخلت على خط هذه العمليات بقوة بعد عام 2000. وعلى الرغم من أن عمليات المقاومة لم تتقطع وأخذت موجات ما بين الدهس والطعن وكمائن إطلاق النار، إلا أن لـ«العمليات الاستشهادية» خصوصية كبيرة لا تتوفر في بقية أشكال العمل المقاوم، والتي بدأتها «حماس» عام 1993، وتوقفت عام 2006، بعد أن وصلت إلى ذروتها في سنوات الانتفاضة الثانية (2000 -2005)، وتحديداً عام 2001 الذي شهد أكثر من 20 عملية في المدن الإسرائيلية والمستوطنات وعلى الحواجز العسكرية، تسببت برعب في المجتمع الإسرائيلي من جهة، وصنعت سمعة «كتائب القسّام» في قوة هذا النوع من العمليات وفتكها بالإسرائيليين وقد اختصرتها مقولة عبد العزيز الرنتيسي أحد قياديي حماس: «لما تشوف سقف الباص طاير، اعرف إن العملية لحماس».

«العمليات الاستشهادية»... هل تعود؟

يرى محللون ومراقبون أن «حماس» التي اتخذت من هذا النوع من العمليات منذ انطلاقها على يد مهندسها الأول يحيى عيّاش طريقة للرد على الجرائم الإسرائيلية من باب «توازن الرعب»، عادت اليوم بعد كل هذه السنوات وبعد 10 شهور على معركة «طوفان الأقصى» لتقول إنها يمكن أن تعود لذات السلاح. ويقول الخبير في الشؤون الإسرائيلية عماد أبو عواد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن العودة لهذه العمليات تعكس أن الفلسطينيين وصلوا إلى قناعة أنه لا بد من العودة إلى أعلى سقف للمواجهة مع الاحتلال، وإن هذا الموضوع يجب أن يعود للطاولة مرة أخرى. ويضيف: «من دراسة العمليات السابقة، فإنها كانت عادة ما تبدأ بشكل بطيء وغالبا ما تفشل في البداية ثم تنتقل إلى مرحلة نوعية مؤثرة في الداخل الإسرائيلي الذي يخشى عودة هذه العمليات بشكل كبير». ويرى أبو عواد أنه «في حال عادت هذه العمليات، فإن إسرائيل ستستغل ذلك أمام المجتمع الدولي في محاولة لتشويه صورة النضال الفلسطيني، لكن بالمجمل وصلنا إلى مرحلة أن الإسرائيلي مقتنع أن سياسته مع الفلسطيني ستؤدي إلى المزيد من الانفجار وإلى المزيد من إحراج إسرائيل والانقسام الداخلي فيها». ويتابع أن «المجتمع والمؤسسة العسكرية والسياسية في إسرائيل، يدركون خطورة ذلك إلى الحد البعيد، ويخشون ذلك لأنه يكشف مدى الضعف الإسرائيلي في ما يتعلق بعدم قدرة إسرائيل على مواجهة هذا النوع من العمليات، وإن كان الأمن والاستخبارات يستطيعون القضاء على جزء من هذه العمليات، فإنهم سيكونون في وضع محرج إن وصل جزء منها إلى حيز التنفيذ». لكن الخبير في الشؤون الإسرائيلية معاوية موسى، يؤكد أن هناك مخاوف فلسطينية أكبر في حال عادت هذه العمليات إلى المشهد مرة أخرى. ويقول لـ«العربي الجديد»: «يمكن أن تستخدم إسرائيل هذه العمليات للتسريع في تكريس فصل مناطق الضفة الغربية عن بعضها». ويتابع أن «طبيعة الرد ستكون على صلة بالتوتر الإسرائيلي القائم ما بين المستوى السياسي والأمني وداخل المستويين الأمني والسياسي أيضاً حول طبيعة الرد المرغوب، وستعمل القوى المناصرة للبيض لاستخدام ذلك للتضييق على الفلسطينيين بالطبع، وأيضاً ستدعو إلى ضمّ أجزاء من الضفة أو كل مناطق (ج) إن أمكن وإنهاء أي وجود سياسي للفلسطينيين والدفع باتجاه خطوات تؤدي إلى إجبار الناس على ترك منازلهم بحثاً عن العمل أو حياة أفضل». ويضيف: «في الجهة الأخرى، سيكتفي التيار التقليدي (المركز السياسي وكبار القادة الأمنيين) مثل بيني غانتس ويئير لبيد اللذين فقدا جزءاً مهماً من نفوذهما في الحرب الأخيرة نتيجة صراع القوى الاجتماعي والسياسي داخل إسرائيل، إلى الاكتفاء بعزل الفلسطينيين ضمن الجغرافيا التي رسمها الجيش الإسرائيلي بالحواجز داخل الضفة الغربية مع اندلاع الانتفاضة الثانية ومحاولة تشكيل شريك فلسطيني (أو شركاء فلسطينيين) يقبلون دوراً وظيفياً خالياً من أي دور سياسي مع تقييد العمل في إسرائيل كثيراً». وبرأيه، فإن «كل ذلك طبعاً سيكون بعد توجيه ضربات قوية جداً للضفة الغربية ستخرج عن المألوف في الانتفاضة الثانية ولن تصل إلى عنف قطاع غزة، وفي النهاية يتعلق الأمر بما سيسمح به السقف الأميركي».

يحيى عيّاش... عمليات رد وثأر

انطلقت أولى «العمليات الاستشهادية» وتحديداً «حماس» من مدينة نابلس في إبريل/ نيسان 1993، حين أعد المهندس عيّاش وهو أول من أدخل سلاح «الاستشهادي» على الحركة، سيارة مفخخة لسابر التمام لينفجر نفسه فيها قرب مستوطنة مقامة شمالي الضفة الغربية، وذلك بالتزامن مع مسيرة الأكفان التي نفذها 415 مُبعداً من قيادات المقاومة الإسلامية وجلّهم من «حماس» نحو الحدود الفلسطينية اللبنانية رفضاً لقرار إبعادهم وللفت نظر العالم لمعاناتهم. وقام الاحتلال بإبعاد قيادات المقاومة الإسلامية نهاية عام 1992 إلى مرج الزهور جنوبي لبنان كعقوبة لهم بعد قيام «حماس» بأسر الجندي نسيم توليدانو في 13 ديسمبر/كانون الأول 1992، وطالبت الحركة حينها بإطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة وعدد من الأسرى مقابل إطلاق سراحه في غضون 10 ساعات. وأمام رفض إسرائيل قامت «حماس» بتنفيذ تهديدها وقتل الجندي، فردّت إسرائيل بإبعاد قادة الحركة وعناصرها الفاعلين إلى مرج الزهور. العملية الثانية جاءت بعد أقل من شهر على توقيع اتفاق أوسلو ونفذها سليمان فيخلين، صديق المهندس عيّاش، حيث أعد له الأخير سيارة مفخخة فجّرها في مستوطنة «بيت إيل» المقامة على أراضي رام الله مقر السلطة الوليدة للاتفاق ومقر الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تحكم الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي اعتبرتها السلطة وإسرائيل ضمن محاولات «حماس» لتخريب اتفاق السلام. لاحقاً رد عيّاش على مذبحة الحرم الإبراهيمي في فبراير/شباط 1994، بسلسلة من العمليات من «حماس» نحو الحدود الفلسطينية اللبنانية رفضاً لقرار إبعادهم وللفت نظر العالم لمعاناتهم. وقام الاحتلال بإبعاد 1992 إلى مرج الزهور جنوبي لبنان كعقوبة لهم بعد قيام «حماس» بأسر الجندي نسيم توليدانو في 13 ديسمبر/كانون الأول 1992، وطالبت الحركة حينها بإطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة وعدد من الأسرى مقابل إطلاق سراحه في غضون 10 ساعات. وأمام رفض إسرائيل قامت «حماس» بتنفيذ تهديدها وقتل الجندي، فردّت إسرائيل بإبعاد قادة الحركة وعناصرها الفاعلين إلى مرج الزهور. العملية الثانية جاءت بعد أقل من شهر على توقيع اتفاق أوسلو ونفذها سليمان فيخلين، صديق المهندس عيّاش، حيث أعد له الأخير سيارة مفخخة فجّرها في مستوطنة «بيت إيل» المقامة على أراضي رام الله مقر السلطة الوليدة للاتفاق ومقر الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تحكم الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي اعتبرتها السلطة وإسرائيل ضمن محاولات «حماس» لتخريب اتفاق السلام. لاحقاً رد عيّاش على مذبحة الحرم الإبراهيمي في فبراير/شباط 1994، بسلسلة من العمليات من «حماس» نحو الحدود الفلسطينية اللبنانية رفضاً لقرار إبعادهم وللفت نظر العالم لمعاناتهم. وقام الاحتلال بإبعاد 1992 إلى مرج الزهور جنوبي لبنان كعقوبة لهم بعد قيام «حماس» بأسر الجندي نسيم توليدانو في 13 ديسمبر/كانون الأول 1992، وطالبت الحركة حينها بإطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة وعدد من الأسرى مقابل إطلاق سراحه في غضون 10 ساعات. وأمام رفض إسرائيل قامت «حماس» بتنفيذ تهديدها وقتل الجندي، فردّت إسرائيل بإبعاد قادة الحركة وعناصرها الفاعلين إلى مرج الزهور. العملية الثانية جاءت بعد أقل من شهر على توقيع اتفاق أوسلو ونفذها سليمان فيخلين، صديق المهندس عيّاش، حيث أعد له الأخير سيارة مفخخة فجّرها في مستوطنة «بيت إيل» المقامة على أراضي رام الله مقر السلطة الوليدة للاتفاق ومقر الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تحكم

من عملية التفجير الأخير في تل أبيب، 18 أغسطس الحالي (جاك غويز/فرانس برس)

> عماد أبو عواد: إسرائيل ستستغل العمليات أمام المجتمع الدولي
>
> لم ينقطع النقاش داخل «حماس» حول «العمليات الاستشهادية»
>
> معاوية موسى: قد تستخدم إسرائيل العمليات لتسريع تفتيت الضفة

صناعة «الاستشهادي»

يقول الكاتب والباحث في القضايا العربية والإسلامية، ساري عرابي، لـ«العربي الجديد»، إن صناعة «الاستشهادي» خلال الانتفاضة الثانية كانت متصلة بأن الكادر التنظيمي في ذلك الوقت هو كادر تاريخي ناشئ من حضن الدعوة والمساجد والكتل الطلابية. أما الآن، فقدرة حركة حماس على خلق هذه القدرة في ظلّ التجريف الذي تتعرض له الضفة ليست سهلة، برأيه، لكنها «ليست مستحيلة بالنظر للدوافع الذاتية كردّ فعل على مجازر الاحتلال».

«حماس» في هذا النوع من العمليات حتى بعد أن أعلن رئيس حكومة الاحتلال أرئيل شارون عملية «السور الواقي»، رداً على عملية تفجير عبد الباسط عودة من طولكرم نفسه في فندق بارك (نتانيا)، موقعاً أكثر من 36 قتيلاً في مارس/آذار 2002.

العمليات واتفاق أوسلو

السلطة الفلسطينية وقيادات من «فتح» نظرت إلى هذه العمليات في ذلك الحين، على أنها جاءت لتخريب اتفاق أوسلو، وبالفعل قامت بملاحقة قيادات «حماس» العسكرية واعتقالهم لمنعهم من التخطيط لأي عمليات من هذا النوع، التزاماً منها ببنود الاتفاق الأمنية. لكن بعد بضع سنوات ومع انسداد الأفق السياسي في وجه الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي التزم بتنفيذ الاتفاق على أمل الحصول على دولة فلسطينية مستقلة كما كان مرجواً، انتهى الأمر بانضمام «فتح» أيضاً إلى هذه العمليات بعد عام 2000، وتنفيذ ذراعها العسكرية، شهداء الأقصى، التي قادها الأسير مروان البرغوثي، عمليات نوعية بدعم من الرئيس عرفات، حيث انتهى الأمر بحصاره واستشهاده لاحقاً عام 2004 . وبحسب مراقبين، فإن نهاية كل مشهد الانتفاضة الثانية المسلحة، انتهى رسمياً بقمة شرم الشيخ في فبراير 2005 والتي حضرها الرئيس المنتخب حديثاً في حينه محمود عباس، وشارون، والرئيس المصري حسني مبارك، والملك الأردني عبد الله الثاني، وأعلن فيها رسمياً عن استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من أجل تطبيق خريطة الطريق، وكان من أهم قراراتها على الأرض تفكيك كل مجموعات المقاومة المسلحة، ما طوى صفحة الانتفاضة الثانية.

لماذا توقفت هذه العمليات؟

استمرت «العمليات الاستشهادية» في سنوات الانتفاضة الثانية وبلغت ذروتها عام 2001، لكنها توقفت عام 2006 في الضفة الغربية، بعد اعتقال قائد «القسّام» في الضفة إبراهيم حامد، لكنها لم تتوقف بشكل قطعي حيث كانت هناك عملية عام 2008 وأخرى عام 2016. كتّاب ومراقبون في تلك الفترة يؤكدون أن نقاشاً داخلياً في «حماس» استمر على مدار سنوات حول «العمليات الاستشهادية» والضرر الناجم عنها في الرأي العام العالمي، إضافة إلى بعض الفتاوى الدينية التي حرّمتها، وأخذ هذا النقاش منحى أقوى بعد عام 2000 حين بدأت جماعات إرهابية في العالم تقوم بالعمليات التفجيرية لأسباب بعيدة عن دوافع المقاومة والتحرر التي تتحرك منها «حماس» وبقية فصائل المقاومة الفلسطينية. ويقول المختص بشؤون الأسرى، الأسير المحرر فؤاد الخفش، لـ«العربي الجديد»: «كان هذا النقاش مهماً جداً، لكن مع توالي الجرائم والاغتيالات الإسرائيلية كان من الصعب وقفها في حينه، حتى وإن وصلت الحركة إلى قناعة بعدم رغبتها بمواصلة هذا النوع من العمليات».

بناء الخلايا في الضفة

يقول الكاتب والباحث في القضايا العربية والإسلامية، ساري عرابي، لـ«العربي الجديد»، إن «من أكبر التحديات التي واجهت حماس هي القدرة على إعادة بناء مجموعات وتشكيلات داخل الضفة الغربية وحتى على مستوى التنظيم الإداري والمدني وليس فقط العسكري، وهذا من أهم الأسباب التي جعلت المقاومة في الضفة الغربية في تراجع مستمر بعد انتهاء انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية) وبعد الانقسام الفلسطيني». وبحسب عرابي، في نهايات انتفاضة الأقصى وبسبب الحملات المستمرة على «حماس» في الضفة الغربية، كانت قدرتها على تنفيذ عمليات من هذا النوع محدودة بعد استشهاد الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وصلاح شحادة، لذلك العامل الأساسي الذي أثر على قدرة الحركة في تنفيذ عمليات من هذا النوع ليس القرار السياسي لدى الحركة وإنما عامل القدرة». ويقول عرابي إنه «رغم كل محاولات التفكيك والاستنزاف الحقيقي المزدوج من قبل الاحتلال والسلطة ضد حركة حماس، إلا أنها نجحت إلى حد بعيد بأن تعود وتقف على قدميها ولو بصورة نسبية، وأن تنفذ عمليات نوعية في الأشهر الماضية، مثل عملية بيت ليد وعملية الأغوار وغيرها». ويتابع: «إزاء هذا النجاح من الوارد طبعاً أن تتمكن من تنفيذ عمليات مثل عملية تل أبيب، لكن هل ستستطيع أن تعود إلى أجواء الانتفاضة الأولى، وأن تكون هذه العمليات كبيرة ومكثفة ومستمرة ومتصلة؟ ربما الشرط الموضوعي ليس متوفراً». وفي نظرة سريعة سواء لمن جنّد أو قام بالعمليات الاستشهادية منذ 1993 إلى 2006، يصل المتابع إلى أن الجامعات والمساجد وفّرت حاضنة وخزان بارود مهمين من المخزون الاستراتيجي البشري، وهذا ما يفسر قيام الاحتلال والسلطة الفلسطينية بعد عام 2007، بتفكيك كل الحراكات الطلابية في الجامعات، فضلاً عن قيام السلطة بفرض رقابة شديدة على المساجد.

إضاءة

أزمة سد النهضة: تطمينات إثيوبية عشية زيارة السيسي أنقرة

وجّهت إثيوبيا رسائل تطمين إلى مصر والسودان بما يتعلق بسد النهضة، في خطوة واكبت إعلان أديس أبابا تدشين توربينين جديدين في السد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل أيام من زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أنقرة في الرابع من سبتمبر/ أيلول المقبل لعقد قمة مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، من موقع سد النهضة، الأحد الماضي، أن بلاده أضافت توربينين جديدين على سد النهضة وهما الثالث والرابع من نوعهما، مشيراً إلى أن وحدات أخرى ستتم إضافتها وفقاً للخطة، واصفاً الحدث بأنه «أخبار جيدة». ومن المرتقب حضور ملف سد النهضة على طاولة المباحثات في أنقرة بين السيسي وأردوغان، الذي تقود بلاده مبادرة للوساطة في أزمة سد النهضة بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى. وفي وقت كانت تحتفل الحكومة الإثيوبية بانتهاء الأعمال الخرسانية والتقدم في عملية تشغيل السد، أعلن أبي أحمد أنه تم فتح بوابات في السد تطلق 2800 متر مكعب إضافي من المياه في الثانية، معتبراً أن «هذا الإطلاق المنظم بعناية سيعزز بشكل كبير الإنتاجية الزراعية، ويعزز توليد الطاقة، ويحسن استخدام الموارد في جميع أنحاء المنطقة». وقال إن سد النهضة «يؤدي دوراً حاسماً في إدارة تدفق المياه، وتخفيف مخاطر الفيضانات، وضمان حصول الدول الواقعة في مجرى النهر على إمدادات ثابتة من المياه، خصوصاً أثناء فترات الجفاف»، وهي التصريحات التي اعتبرها خبراء في المياه، رسالة طمأنة لكل من مصر والسودان. وتعليقاً على تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، قال وزير الموارد المائية والري المصري السابق، محمد نصر علام، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الهدف الرئيسي من الإعلان هو الإشادة بالإنجاز الإثيوبي وتشييد سد النهضة وعدد من التوربينات لتوليد الكهرباء»، مضيفاً أن هناك «هدفاً ثانوياً وهو محاولة إرسال رسالة طمأنينة لمصر لهما». وشدّد على أن «الخطورة تتمثل في عدم اعتراف إثيوبيا بحصتي مصر والسودان، في مياه النيل، وبالتالي ما قد يتم توفيره من المياه لهما من خلال سد النهضة قد يكون أقل من احتياجاتهما».

بدوره، رأى أستاذ هندسة السدود المصري محمد حافظ، أن إعلان الحكومة الإثيوبية «المفاجئ» لشعبي مصر والسودان، مساء السبت الماضي، بفتح ثلاث بوابات من البوابات الستّ بالمفيض الغربي الجانبي حقق ثلاثة أهداف في آن واحد، وهي: «أولاً، الانصياع لطلب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإيقاف الملء الخامس عند منسوب منخفض عن 640 متراً، وثانياً إظهار حرص أديس أبابا إعلامياً على إرضاء الدولة المصرية، وثالثاً إجراء الاختبار الفني والتأكد من سلامة البوابات المعدنية فوق المفيض الجانبي».

وقال حافظ في حديث لـ«العربي الجديد» إن «ظهور أبي أحمد الأحد الماضي في زيارة لسد النهضة والتصريح بتوقف الملء الخامس عند منسوب 633 متراً فوق سطح البحر، وليس 640 متراً مثل ما كان متوقعاً، شكّلا مفاجأة للجميع». وأوضح أنه «رغبة إثيوبيا في تصريف المياه عبر بوابات المفيض الجانبي. وفي الوقت نفسه استكمال التخزين حتى 71 مليار متر مكعب. توضح أن الأمر ليس عطفاً ومحبة من رئيس الوزراء الإثيوبي على شعبي مصر والسودان، بل أن الأمر ليس إلا رغبة فنية في اختبار البوابات الميكانيكية للمفيض الغربي الجانبي، التي تم الانتهاء من تركيبها في يوليو/تموز الماضي، ويجب اختبارها قبل إنهاء المقاول أعماله».

وقال حافظ إن «حديث أبي أحمد عن أنه قرر وقف الملء الخامس عند هذا المنسوب مع زيادة حجم البحيرة لقرابة 62 مليار متر مكعب وهي تكفي تماماً لتشغيل جميع التوربينات العلوية والمنخفضة على مدار العام المقبل من دون تأثير يذكر على دولتي مصر والسودان، جاء ليؤكد لدولة الممر (السودان) والمصب (مصر) أن دولة المنبع (إثيوبيا) لن تضر أبدا منهما». وأشار إلى «تأكيد أبي أحمد أن إثيوبيا قد تتقاسم تدفقات فيضان الصيف مع شركائها في النهر، وأنها ستصرف المزيد من مياه بحيرة التخزين في الأشهر المقبلة وخصوصاً بعد اكتمال أربعة توربينات بالكتلة الشرقية خلال هذه الأيام واحتمالية زيادتها لسبعة توربينات قبل نهاية العام الحالي، مما يعني مزيداً من المياه لمصر والسودان». ولفت حافظ إلى أنه «في حالة استمرار الحرب الأهلية في السودان سنصل إلى بحيرة ناصر حتى نهاية يوليو 2025، كل تلك المياه بسبب عدم تخزين السدود السودانية أي مياه بسبب سوء الصيانة والتهديدات الأمنية، بينما في حالة توقف الحرب الأهلية (في السودان) في أي وقت قبل هذا التاريخ، ستكون هناك مشكلة مائية كبيرة ببحيرة ناصر، وعليه يمكن القول إن ما حجزته إثيوبيا في الملء الخامس ستعوضه المياه السودانية والتي حافظت على توازن بحيرة ناصر العام الماضي وربما أيضاً العام المقبل».

> عباس شراقي: حصة مصر من مياه النيل وصلت كاملة العام الحالي

بدوره، أكد أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية بجامعة القاهرة، عباس شراقي، في حديث لـ«العربي الجديد» أن «حصة مصر من مياه النيل وصلت كاملة مع زيادة هذا العام من مخزون السنوات السابقة»، مشدداً في الوقت ذاته على أن «وصول حصة مصر هذا العام بعد النقص في السنوات السابقة، لا يعني الموافقة على أسلوب إثيوبيا في بناء وتخزين وتشغيل سد النهضة وأنه يجب الدفاع عن حقوقنا المائية حتى وإن لم تنقص، وإقرار مبدأ التشاور والاتفاق قبل أي مشروع مائي على نهر النيل».

سد النهضة، 19 فبراير 2022 (عيناسي ووندمو هايلو/الأناضول)

الحدث

تمويل حكومي لاقتحامات المسجد الأقصى

> يعمن الاحتلال في تنفيذ اجند ته المتطرفة في القدس المحتلة، وخصوصاً في المسجد الأقصى، الذي ستصبح اقتحامات المستوطنين له مدفوعة من الحكومة

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

كشف الإعلام الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، أن حكومة بنيامين نتنياهو ستموّل للمرة الأولى اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى في القدس المحتلة، وذلك في ترجمة عملية لمحاولة الاستغلال الإسرائيلي على أكثر من «جبهة»، أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لتسريع وتيرة التهويد في القدس المحتلة، ومحاولة فرض أمر واقع جديد في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، تلبية لتوجهات واجندة اليمين المتطرف فيها، ولمواجهة الضغوط الدولية لإقامة دولة فلسطينية، بقرارات متطرفة جديدة. وتزامناً مع تصعيد عسكري جديد في الضفة المحتلة، تمثّل باستشهاد 6 فلسطينيين، ومزيد من عنف المستوطنين، كشفت هيئة البث الإسرائيلية، أمس، في تقرير، أنه «للمرة الأولى، ومن خلال وزارة التراث، ستقوم الدولة (دولة الاحتلال) بتمويل جولات إرشادية في جبل الهيكل (الأقصى)». وأضافت أنه «سيجري تخصيص مليوني شيكل (نحو 545 ألف دولار) للمشروع من ميزانية مكتب وزير التراث عميحاي إلياهو، ومن المتوقع أن تبدأ الجولات الإرشادية للمستوطنين في الأسابيع المقبلة». وقالت الهيئة إن وزارة التراث الإسرائيلية تواصلت مع مكتب وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، للحصول على موافقة الشرطة على إقامة الجولات في المسجد. وردّاً على تقرير الهيئة، قالت وزارة التراث الإسرائيلية إنها «تعتزم إطلاق جولات إرشادية في جبل الهيكل، والتي ستسمح للمرة الأولى لآلاف اليهود، ومئات الآلاف من السيّاح الذين يصعدون (يقتحمون) إلى الجبل كل عام، بالاطلاع على التراث اليهودي للجبل»، وفق زعمها. من جهتها، قالت الشرطة الإسرائيلية إن «الزيارات ستجري بوصفها جزءاً من الزيارات المنتظمة لمنطقة جبل الهيكل، وفقاً لقواعد الزيارة المعمول بها».

وكان بن غفير قد أكد أول من أمس، لإذاعة جيش الاحتلال، أن سياسته هي السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، مشيراً إلى أن نتنياهو على علم بذلك قبل تشكيل الحكومة. كما نقلت الإذاعة الإسرائيلية عنه قوله إنه ينوي إقامة كنيس في الأقصى، وكعادته في الرد على تصريحات بن غفير، زعم مكتب نتنياهو، في بيان، أنه «لا تغيير على الوضع القانوني القائم» في المسجد الأقصى، وهو ما يكذبه تقرير هيئة البث أمس. والوضع القائم هو الذي ساد ما قبل احتلال القدس عام 1967، وبموجبه فإن دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة، والتابعة لوزارة الأوقاف الأردنية، هي المسؤولة عن إدارة شؤون المسجد، «وإنه مسجد لصلاة المسلمين فقط». ولكن منذ 2003 تسمح شرطة الاحتلال من جانب واحد، ودون موافقة دائرة الأوقاف الإسلامية، لمستوطنين باقتحام الأقصى طوال أيام الأسبوع ما عدا يومي الجمعة والسبت. وفي هذا السياق، اقتحمت مجموعات من المستوطنين، أمس، باحات المسجد الأقصى، بقيادة الحاخام يهودا غليك، حيث أدوا طقوساً تلمودية، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته.

وردّاً على ما كشفته هيئة البث، نفّذت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس، بقرار حكومة الاحتلال تمويل اقتحامات المستوطنين للأقصى، وصفته بـ«تحدٍّ سافر واستخفاف بردات الفعل العربية والإسلامية والدولية تجاه الدعوة التي أطلقها بن غفير». وأضافت أن «هذا الدعم المعلن يمثل سياسة إسرائيلية رسمية تمعن في تهويد المسجد الأقصى، وتغيير واقعه القانوني القائم، وتنذر بتفجير الأوضاع في الضفة الغربية، وإغراقها في دوامة من الفوضى». ولفتت إلى أن ذلك «يترافق مع ما ورد في الإعلام العبري بشأن توسيع نطاق عمليات الاحتلال العسكرية والدموية في الضفة المحتلة، وتصعيد ملحوظ في اعتداءات مليشيات المستوطنين».

من التشييع أمس في نور شمس (محمد ريحاوي/الأناضول)

> «الكنيست» أقرّ قانوناً لتمويض إسرائيليين من أموال السلطة الفلسطينية

وأشارت إلى أن «ذلك يندرج في إطار ترويج ادعاء الحق التسامي في الصلاة، لكنه في حقيقة الأمر تدنيس للمكان المقدس، وخطوة باتجاه تهويد المسجد الأقصى، وفرض التقسيم الزماني، تماماً كما يفعل الاحتلال في المسجد الإبراهيمي في الخليل». ولاحقاً، أقر الكنيست اقتراحاً قانونياً جديداً يسمح بتعويض عائلات إسرائيلية من أموال الضرائب الفلسطينية التي تجمعها حكومة الاحتلال، موضحاً أن القانون «يسمح بتعويض عائلات إسرائيلية من عائدات المقاصة بمبالغ خيالية، وتحميل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية غير مباشرة عن كل العمليات التي استهدفت إسرائيليين منذ 7 أكتوبر وحتى الآن وبأثر رجعي». وأوضح أنه «بحسب تقارير المحامين، يجري الحديث حالياً عن 195 دعوى قضائية مرفوعة من عائلات المذكورين، تطالب بتعويضات بقيمة تفوق 5 مليارات شيكل (الدولار يساوي 3,68 شواكل)». وقال مصطفى إن «الاحتلال يمارس ابتزازاً سياسياً ومالياً للضغط على القيادة الفلسطينية، لوقف تحويل مخصصات قطاع غزة من رواتب للطواقم الطبية والمعلمين وطواقم الإغاثة وغيرها». مبدئياً، وفي تطبيق عملي لما ذكره الإعلام الإسرائيلي، مساء الاثنين، عن إطلاق عملية عسكرية في الضفة المحتلة، سقط 6 شهداء بنيران الاحتلال، في كل من مخيم نور شمس، شرق محافظة طولكرم (5 شهداء)، وفي قرية واد رحال، جنوب بيت لحم، والشهداء الخمسة في نور شمس سقطوا بقصف الاحتلال منزلاً بمسيرة، في حارة المنشية بالمخيم، ومن بينهم المطارد جبريل غسان جبريل (20 عاماً) من مدينة قلقيلية، وهو أسير محرر في صفقة التبادل الأخيرة بين حركة حماس والاحتلال، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. ونعت كتائب القسام اثنين من عناصرها استشهدا بقصف نور شمس، مساء الاثنين، وهما جبريل، ومهند كمال قرعاوي (18 عاماً) من المخيم. والشهداء الآخرون من المخيم، هم عدنان أيسر جابر (15 عاماً)، ومحمد عليان (16 عاماً)، ومحمد علي مصطفى يوسف (49 عاماً). وقالت «القسام»، إنها «وهي تزف الشهداء الأبطال، تؤكد أن حدث الكيان الصهيوني عن قربه بدء عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة لن يكون إلا مستنقعاً جديداً سيغرق به جنود الاحتلال المنهزمون في كل جبهات القتال».

وشيّع الفلسطينيون، أمس، جثمان الشهداء الخمسة في قلقيلية وطولكرم، وكذلك جثمان الشهيد خليل سالم خلاوي (40 عاماً)، في مسقط رأسه بقرية واد رحال، جنوب بيت لحم، بعد ساعات من استشهاده برصاص مستوطنين خلال هجوم نفذوه على القرية. وعم الإضراب الشامل، أمس، محافظتي طولكرم وبيت لحم، حداداً على أرواح الشهداء.

تقرير

وضع التوغل الأوكراني في مقاطعة كورسك الروسية موسكو أمام معضلة متعلقة بعناصر الخدمة الإلزامية الذين يقاتلون في المنطقة، في ظل عجزهم عن مقارعة القوات الأوكرانية، ما دفع مراقبين إلى القول إن روسيا قد تدعو إلى تعبئة عسكرية جديدة لتعويض النقص في صفوف جنودها

جبهة كورسك

روسيا أمام معضلة عناصر الخدمة الإلزامية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

في موازاة إطالة أمد التوغّل الأوكراني في مقاطعة كورسك الحدودية الروسية، الذي بدأ في السادس من أغسطس/ آب الحالي، وعجز الجيش الروسي عن إقصاء القوات الأوكرانية، قرر الكرملين مواصلة التقدّم، ولو بوتيرة بطيئة، في منطقة دونباس (تضم لوغانسك ودونيتسك)، في الشرق الأوكراني، مع إحكام السيطرة على مزيد من البلدات، ولا يبدو حتى الآن مستعداً للتضحية بمثل هذا النجاح التكتيكي من أجل استعادة سلامة الأراضي الروسية. عزّزت هذا الوضع الترجيحات بأن الكرملين يواجه نقصاً في الأفراد لا يؤهله لخوض عمليات قتالية ناجحة على الجبهتين في آن معاً، وسط تزايد النقاشات في روسيا حول مسألة إشراك عناصر الخدمة الإلزامية المرتفعين على نطاق واسع في أعمال القتال في كورسك. ويتألف الجيش الروسي، البالغ عدد عناصره نحو 1,3 مليون فرد، من قسمين، يضم أحدهما أفراد الخدمة الإلزامية البالغة مدتها عاماً واحداً فقط، والآخر عسكريين متعاقدين يتقاضون رواتب مغرية، ويتدربون بشكل مهني ويشاركون في عمليات عسكرية حقيقية خارج البلاد، مثل العمليتين العسكريتين الروسيتين في سورية وأوكرانيا. أما أفراد الخدمة الإلزامية، فيؤدون مهام غير قتالية داخل روسيا فقط، ولكن انتقال أعمال القتال إلى عمق الأراضي الروسية يفسح المجال على مصراعيه أمام إشراكهم في العمليات القتالية على اعتبار أنه لم يتم إيفادهم إلى الخارج، وقد حدث ذلك بالفعل عند بدء الهجوم الأوكراني المباغت على مقاطعة كورسك في السادس من أغسطس الحالي، والذي أوقع عدداً منهم أسرى في قبضة الجيش الأوكراني. ونظراً لما يشكله المساس بسلامة أفراد الخدمة الإلزامية من حساسية لدى الرأي العام الروسي، عكس الوضع مع العسكريين المحترفين المتعاقدين الذين اختاروا الذهاب إلى الجبهة بإرادتهم، سارعت موسكو في عطلة نهاية الأسبوع الماضي لإجراء صفقة تبادل بوساطة إماراتية مع أوكرانيا.

وجرت عملية التبادل على الأراضي البيلاروسية، يوم السبت الماضي، وشملت 115 عسكرياً من كل جانب. وفي الوقت الذي كان فيه الجنود الروس المفرج عنهم يؤدون الخدمة الإلزامية على الحدود في مقاطعة كورسك، كشف الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عن عودة 115 من أفراد القوات المسلحة الأوكرانية والحرس الوطني وحرس الحدود إلى أوكرانيا.

وأوضح فاديم ماسليكوف، الخبير في «مكتب التحليل العسكري - السياسي» والأستاذ المساعد في قسم التحليل السياسي في جامعة بليخانوف الاقتصادية الروسية، أن مشاركة أفراد الخدمة الإلزامية في أعمال القتال في مقاطعة كورسك جاءت نتيجة وجودهم فيها بالفعل حينما بدأ الهجوم وليس بسبب إيفادهم إليها من إقليم آخر. وقال ماسليكوف في حديث لـ«العربي الجديد»: «جرى إشراك أفراد الخدمة الإلزامية في المعارك لأنهم كانوا بالفعل يؤدون الخدمة في منطقة القتال، بما في ذلك كأفراد حرس الحدود، وأثبتوا كفاءتهم بعدما أدوا القسم وبدأوا بتلقي التدريب والاستعداد لمثل هذا الاحتمال بصورة أو بأخرى، ولا تتعارض مشاركتهم لا مع القانون ولا مع الأخلاقيات العامة». ومع ذلك، أقر ماسليكوف بأن الرأي العام الروسي لا يتقبل مشاركة أفراد الخدمة الإلزامية الذين لا تتخطى أعمارهم في أحيان كثيرة 20 عاماً في العمليات القتالية، مضيفاً: «يقال بين الناس إن الحرب هي مهمة الشباب، ولكن فعلياً مجتمعنا لا يرحب بإيفاد شباب إلى الجبهة لم يحققوا أنفسهم اجتماعياً بعد من جهة تكوين عائلات وإنجاب أطفال، خصوصاً أن هناك أعداداً كبيرة من الذكور من الشرائح العمرية التي تعد أكثر استعداداً للحرب». كما أن هناك شكوكاً في قدرة أفراد الخدمة الإلزامية على التصدي للجيش الأوكراني، الذي اكتسب خبرة قتالية مهمة منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022، وفق الخبير المستقل في شؤون الشركات العسكرية الخاصة بفغيني بيرسينيف، الذي قال في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الجيش النظامي لا يمكن مواجهته إلا بجيش نظامي آخر وليس بأفراد الخدمة الإلزامية، تدل كثرة الأسرى في صفوفهم (القوات الروسية)، على ضعف مستوى تدريبهم». وعلى الرغم من أن اللوائح الروسية تتيح إشراك أفراد الخدمة الإلزامية في أعمال القتال في حال مرور ما لا يقل عن أربعة أشهر على تجنيدهم وقد تدربوا على إحدى المهن العسكرية، إلا أن ثمة نوعاً من العقد الاجتماعي يقتضي بقاءهم بعيداً عن الجبهات. ومن بين العوامل التي رسخت هذا العقد غير المعلن، وفق قطاع كبير من المتابعين، الجرح الغائر في الذاكرة التاريخية للروس على خلفية سقوط خسائر فادحة في صفوف أفراد الخدمة الإلزامية أثناء التدخل السوفييتي في أفغانستان (1979 ـ 1989)، والحملتين الشيشانيتين، الأولى بين عامي 1994 و1996، والثانية بين عامي 1999 و2009. وحتى لو اقتصرت مهام أفراد الخدمة الإلزامية في كورسك على حفر الخنادق وتوفير المؤن للمقاتلين المحترفين، إلا أنهم سيواجهون خطر الموت، إذ ترى القوات الأوكرانية في أي مواطن روسي يرتدي زياً عسكرياً هدفاً منطقياً، بينما لا تميز الذخائر والصواريخ بين طبيعة الخدمة التي يؤديها من تستهدفه، وهو ما زاد مخاوف العائلات من إيفاد أبنائهم المجندين إلى كورسك. وتلقى مشروع «اذهبوا إلى الغابة»، المعني بمساعدة الذكور على تجنب الذهاب إلى الجبهة، الكثير من طلبات العون لتجنب إيفاد أفراد الخدمة الإلزامية إلى كورسك، وفق ممثل المشروع إيفان تشوفيلييف، الذي قال في حديث لـ«العربي الجديد»: «يتم إيفاد أفراد الخدمة الإلزامية من كافة أنحاء البلاد وحتى من الشرق الأقصى إلى كورسك، وقد تلقينا أكثر من 100 طلب إغاثة ممن تم إيفادهم بالفعل أو ممن علموا أن ذلك سيحدث». ولفت تشوفيلييف إلى أن إعلان نظام «عملية مكافحة الإرهاب» في المقاطعات الحدودية الروسية، بيلغورود وكورسك وبريانسك، يتيح للسلطات الروسية توظيف أفراد الخدمة الإلزامية في العمليات القتالية تحت غطاء المشاركة في عمليات محدودة لا في حرب شاملة كما هو الحال على أرض الواقع، ناهيك عن الضغوط التي يتعرض لها المجندون حتى يقبلوا بالتعاقد ويتم إيفادهم إلى مناطق القتال في أوكرانيا، وفق ما رصده «اذهبوا إلى الغابة». وتوقع أن تضطر السلطات الروسية لإعلان تعبئة جديدة لسد نقص الأفراد على الجبهة، مذكراً بأن الـ300 ألف فرد الذين تمت تعبئتهم في خريف عام 2022 يواصلون القتال من دون تناوب ومن دون أن يتم تسريحهم من الخدمة حتى الآن. في منتصف أغسطس/ آب الحالي، نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مصدرين مقربين من الكرملين ووزارة الدفاع الروسية قولهما إن الوضع الراهن مع الخسائر البشرية على الخطوط الأمامية قد يرغم روسيا على النظر في إجراء تعبئة جديدة بحلول نهاية العام الحالي، مع تقديم الأمر على أنه «تناوب» لمنح قسط من الراحة لمن يقاتلون حالياً. وينص المرسوم الرئاسي رقم 647 المؤرخ في 21 سبتمبر/ أيلول 2022 على سريان عقود العسكريين حتى انتهاء فترة التعبئة الجزئية التي لم يتم إلغاؤها رسمياً في روسيا حتى اليوم، وهو ما لا يترك مجالاً لتسريح العسكريين المتعاقدين أو من تمت تعبئتهم إلا في ثلاث حالات، هي بلوغ السن القانونية القصوى لأداء الخدمة العسكرية، والأسباب الصحية، ودخول أحكام بالسجن حيز التنفيذ. وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على المرسوم القاضي بزيادة عدد أفراد الجيش الروسي إلى 1,32 مليون، في إجراء هو الثاني من نوعه منذ بدء الحرب الروسية المفتوحة على أوكرانيا، ما يعني أن إجمالي عدد أفراد الجيش الروسي ازداد بمقدار أكثر من 300 ألف فرد في غضون عامين.

إجلاء سكان كورسك الروس، 17 أغسطس 2024 (فلاديمير الكساندروف/الأناضول)

تعاقدات وإرغام

كشف نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، الرئيس السابق دميتري ميدفيديف (الصورة)، أن نحو 190 ألف فرد تعاقدوا مع وزارة الدفاع الروسية في النصف الأول من العام الحالي، وسط انتشار إعلانات في شوارع المدن الروسية تروج للأجور المغرية التي يتقاضاها العسكريون المتعاقدون. وسبق لوكالة بلومبيرغ الأميركية أن ذكرت في يونيو/ حزيران الماضي، أن موسكو ارغمت آلاف المهاجرين والطلاب الأجانب على القتال إلى جانب قواتها في أوكرانيا.

رصد

سوليفان يواصل في بكين حوار «إدارة الخلافات»

بدأ مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، أمس الثلاثاء، أن الولايات المتحدة والصين تعملان على ضمان عدم تحول المنافسة بينهما إلى صراع، فيما بدأ الطرفان محادثات جديدة في بكين تأتي في خضم تصاعد التوتر بين الصين وعدد من الدول المجاورة لها، وبينها وبين تايوان، وذلك مع اقتراب ولاية الرئيس الأميركي جو بايدن أيضاً من نهايتها.

ووصل سوليفان إلى بكين، أمس، في زيارة تستمر حتى يوم غد الخميس، والتقى على الفور في الضاحية الجنوبية للعاصمة الصينية، وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، علماً أنها أول زيارة لسوليفان إلى الصين منذ توليه منصبه مع بداية عهد بايدن في يناير/كانون الثاني 2021. وقال سوليفان قبل بدء محادثاته مع وانغ يي: «إن الرئيس جو بايدن كان واضحاً للغاية في محادثاته (السابقة) مع الرئيس (الصيني) شي جين بينغ بشأن التزامه بإدارة هذه العلاقة المهمة بشكل مسؤول». وقبيل اللقاء، أعرب المسؤول في إدارة بايدن، ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، عن أملهما في عقد محادثات مثمرة، وقال سوليفان: «سنخوض في مجموعة واسعة من القضايا، بينها ما نتفق عليه فيما هناك تلك القضايا حيث ما زالت تدور خلافات يتعيّن علينا التعامل معها بشكل فاعل وموضوعي».

من جهته، أشار وانغ يي إلى أنه يسعى أيضاً إلى محادثات «موضوعية» و«بنّاءة»، لافتاً إلى أن «العلاقات الصينية الأميركية شهدت تحولات وتغيرات خلال السنوات القليلة الماضية»، ومعتبراً أن «المفتاح هو الحفاظ على الاتجاه العام للاحترام المتبادل والتعايش السلمي المشترك والتعاون الذي يصب في صالح الطرفين». وأضاف وانغ أنه «يريد من الطرفين «المساعدة على دفع العلاقات الصينية الأميركية باتجاه رؤية سان فرانسيسكو»، في إشارة إلى إطار عمل توصل إليه بايدن وشي خلال محادثات في المدينة الأميركية الواقعة في ولاية كاليفورنيا العام الماضي. ولا يتوقع الخروج بإعلانات كبرى من زيارة سوليفان إلى الصين، لكن اجتماعاته قد تضع ربما حجر الأساس لعقد قمة ختامية محتملة بين بايدن وشي، قبل مغادرة الرئيس الأميركي منصبه رسمياً في يناير/كانون الثاني المقبل. وتأتي زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي إلى الصين، في وقت حفلت حليفتا واشنطن، اليابان والفيليبين، خلال الأيام الأخيرة، الصين، مسؤولية ارتفاع منسوب التوتر الإقليمي، إذ اتهمت طوكيو بكين بانتهاك مجالها الجوي بينما وصفتها مانيلا بـ«أكبر مزعزع» للسلام في جنوب شرق آسيا. وكانت وكالة فرانس برس، قد نقلت قبيل الزيارة عن مسؤولة أميركية قولها إن سوليفان سيناقش مسألة بحر الصين الجنوبي مع نظرائه في بكين، مشيرة كذلك إلى أنه «سيثير المخاوف بشأن تزايد ضغط جمهورية الصين الشعبية العسكري والدبلوماسي والاقتصادي في تايوان»، مشدّدة على أن «هذه الخطوات تزعزع الاستقرار، وتزيد خطر التصعيد». وقالت: «سنواصل حضّ بكين على الانخراط في حوار هادف مع تايبيه».

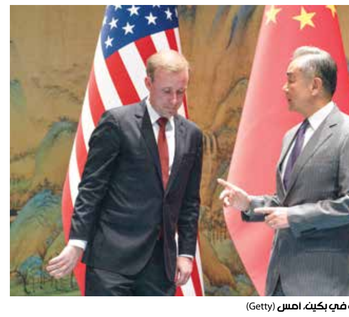

وانغ يي وجيك سوليفان في بكين، أمس (Getty)

والتقى سوليفان ووانغ يي 4 مرات على مدى العام ونصف العام الماضيين، في واشنطن وفيينا ومالطا وبانكوك. كما كانا حاضرين على هامش قمة بايدن وشي في كاليفورنيا في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وستكون من دون شكّ أيضاً المخاوف الأميركية بشأن دعم الصين لروسيا في توسيع صناعاتها العسكرية منذ بدء غزو أوكرانيا، على طاولة المحادثات، علماً أن الصين تشدّد على أنها لا تقدم دعما عسكريا مباشرا لموسكو، على عكس ما توفره الولايات المتحدة ودول غربية عدة لكييف.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

متابعة

الفيليبين: الصين أكبر مزعزع لسلام شرق آسيا

حذّر وزير الدفاع الفيليبيني غيلبيرتو تيودورو، أمس الثلاثاء، من أن الصين هي «أكبر مزعزع» للسلام في جنوب شرقي آسيا، بعد تنامي التوترات بين مانيلا وبكين بشأن شعاب مرجانية ومياه في بحر الصين الجنوبي تتنازع السيادة عليها الجارتان. وقال تيودورو في مؤتمر للقيادة الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في مانيلا إن «الصين... هي أكبر مزعزع للسلام الدولي في منطقة آسيان»، في إشارة إلى رابطة دول جنوب شرقي آسيا.

وشدّد على أن معاهدة الدفاع بين الفيليبين والولايات المتحدة يجب أن تفسر على نطاق أوسع للتصدي لـ«الخصم ديناميكي وماكر»، داعياً إلى جعل الاتفاق «أكثر ديناميكية لتجنّب الوقوع في فخ الصين». والمعاهدة بين البلدين موقعة في عام 1951، والتي يمكن اللجوء إليها في حالة وقوع هجمات مسلحة على القوات الفيليبينية. وأضاف تيودورو أنه من الأهمية بمكان للفيليبين، بالتعاون ومن تلقاء نفسها، أن تخلق ما يكفي من الردع العسكري لتظهر للصين أنها جادة في حماية سيادتها وستقاتل من أجلها.

وأضاف وزير الدفاع الفيليبيني خلال المؤتمر أن «التصريحات الدولية التي تتحدث عن القلق بشأن تحركات الصين المتزايدة في المياه المتنازع عليها وفي أماكن أخرى غير كافية... حل هذه الأزمة هو عمل جماعي متعدد الأطراف ضد الصين... يجب على الدبلوماسيين والمسؤولين العسكريين أن يحددوا خطوات أقوى». كما قال تيودورو، رداً على سؤال الصحافيين حول مزيد من التفاصيل، إن صدور قرار من مجلس الأمن بدين ويأمر بوقف الأعمال العدوانية الصينية «سيكون خطوة قوية»، لكنه أقر بصعوبة السعي إلى تحقيق ذلك، وقال: «العالم ليس مثالياً». ولم يحضر مؤتمر مانيلا مسؤولون صينيون، لكنه شهد حضور مسؤولي دفاع ودبلوماسيين من الولايات المتحدة ودول حليفة.

وأعلن قائد القيادة الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ الأدميرال صامويل باباررو، أمس الثلاثاء، أن الجيش الأميركي منفتح على إمكانية مرافقة سفن فيليبينية في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، وهذا يعتمد على مشاورات تجرى بموجب اتفاقية الدفاع المشترك لعام 1951 بين الحليفين. وجاءت تصريحات باباررو رداً على سؤال في مؤتمر صحافي بمانيلا، إلى جوار قائد القوات المسلحة الفيليبينية الجنرال روميو براونر الابن، قدم لمحة عن عقلية أحد أبرز قادة الجيش الأميركي خارج البر الأميركي بشأن عملية محتملة قد تعرض سفن البحرية الأميركية لخطر المواجهات المباشرة مع سفن الصين. وأضاف باباررو أن «كل خيار بين الدولتين ذات السيادة في ما يخص دفاعنا المشترك، كمرافقة سفينة لأخرى، هو خيار معقول بالكامل في إطار معاهدتنا للدفاع المشترك، بين هذا التحالف الوثيق بيننا». ورد براونر بحذر على الاقتراح الذي قد يتعارض مع القوانين الفيليبينية التي تتضمن حظراً دستورياً على انضمام قوات أجنبية مباشرة لعمليات القتال المحلية.

وقال براونر: «توجه القوات المسلحة الفيليبينية، كما ينص القانون الفيليبيني، هو أن تعتمد على أنفسنا. سنجرب كل الخيارات، كل الاتجاهات المتاحة أمامنا لننجز المهمة... في هذه الحالة، إعادة الإمداد وتناوب قواتنا». وأضاف أنه «سنسعى عندها لخيارات أخرى عندما نكون غير قادرين على القيام بذلك بأنفسنا بالفعل». مع العلم أن القوات الأميركية موزعة على تسع قواعد في الأراضي الفيليبينية بموجب اتفاقات بين البلدين.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

الحدث

محطة كورسك النووية تُقلق غروسي

تحولت محطة كورسك النووية إلى مبعث قلق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محذرة من أن الوضع الأمني «خطير للغاية» حولها

تصدرت محطة كورسك الروسية النووية اهتمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إثر اقتراب المعارك منها، بعد التوغل الأوكراني في مقاطعة كورسك الروسية، الذي بدأ في 6 أغسطس/ آب الحالي. وتزامن ذلك، مع استمرار التصعيد الروسي تجاه منشآت الطاقة الأوكرانية، لليوم الثاني على التوالي، في موازاة كشف كييف عن صاروخ بالستي محلي الصنع. وأمس الثلاثاء، حذّر مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي، خلال وجوده في محطة كورسك النووية، من أن قرب المعارك بين القوات الروسية والأوكرانية من المحطة «خطير للغاية»، نظراً إلى أن مفاعلاتها خصوصاً معرّضة للخطر. وأضاف أن «محطة للطاقة النووية من هذا النوع قريبة إلى هذا الحد من نقطة تماس أو جبهة عسكرية هي حقيقة خطيرة للغاية». وقبل زيارة غروسي، دوت صافرات الإنذار في كورشاتوف، قرب المحطة النووية، بحسب وكالة رويترز.

في كييف، اعتبر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس الثلاثاء، أن الحرب مع روسيا ستنتهي في نهاية المطاف عبر الحوار، لكن كييف يجب أن تكون في موقف قوي للوصول إلى ذلك. ونفى زيلينسكي في مؤتمر صحافي تقارير إعلامية عن أن التوغل الأوكراني في كورسك أطاح المحادثات في قطر بين موسكو وكييف، «لمناقشة وقف الهجمات الروسية على البنية التحتية للطاقة». وكانت صحيفة واشنطن بوست الأميركية قد كشفت، في وقت سابق من الشهر الحالي، أنه من المقرر أن ترسل أوكرانيا وروسيا وفوداً إلى قطر للتفاوض على اتفاق تاريخي يوقف الضربات على الطاقة والبنية التحتية للطاقة من كلا الجانبين المتحاربين. وكشف زيلينسكي أن الجيش الأوكراني أجرى أخيراً اختباراً ناجحاً لأول صاروخ بالستي محلي الصنع، رافضاً «تقديم تفاصيل إضافية». سبق لزيلينسكي أن أعلن السبت الماضي أن قواته استخدمت للمرة الأولى في العمليات القتالية «صاروخاً مسيّراً» طويل المدى أوكرانياً الصنع سمّي «باليانيتسيا» (نسبة لنوع من الخبز في أوكرانيا).

من جهته، أعلن قائد الجيش الأوكراني أولكسندر سيرسكي أن قوات بلاده سيطرت على مساحة 1294 كيلومتراً مربعاً و100 بلدة في منطقة كورسك الروسية. وقال سيرسكي في منتدى «أوكرانيا 2024. الاستقلال» في كييف، أمس الثلاثاء، إن قوات بلاده تواصل التقدم في محور كورسك. وأضاف أنه «تم أسر 594 جندياً روسياً حتى اليوم». لكنه قال إن موسكو تعزز قواتها على جبهة بوكروفسك في الشرق حيث تتقدم القوات الروسية، التي أعلنت أمس الثلاثاء أنها سيطرت على قرية أوريلكيه في دونيتسك.

من جهته، كشف حاكم منطقة بيلغورود الروسية، فياتشيسلاف غلادكوف، أن القوات الأوكرانية حاولت اختراق المنطقة. وأضاف عبر منصة تليغرام أنه «وفقاً لوزارة الدفاع الروسية، فإن الوضع على الحدود لا يزال صعباً لكن تحت السيطرة». وكانت قناة ماش على تليغرام ذكرت في وقت سابق أن القوات الأوكرانية هاجمت نقطتي تفتيش حدوديتين في منطقتي نخوتيفكا وشيبكينو «لكن موسكو طردتها منها بعد أن كبدتها خسائر».

ونقلت وكالة تاس الروسية للأنباء عن سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، قوله، أمس الثلاثاء، إن تورط الولايات المتحدة في توغل أوكرانيا داخل منطقة كورسك في غرب روسيا «حقيقة واضحة». وأضاف: «الأمر هو أن الزملاء (الأميركيين) تخلوا عما تبقى من المنطق ويعتقدون أن كل شيء مباح بالنسبة لهم. ويتبع عملاؤهم في كييف نفس مناهجهم». وتقول واشنطن إنها لم تكن على علم بخطط أوكرانيا قبل توغلها في كورسك في السادس من أغسطس آب، وأكدت أيضاً بأنها لم تشارك في العملية.

ميدانياً، أعلنت سلطات منطقة زابوريجيا الأوكرانية، المعينة من روسيا، أن طفلاً قتل وأصيب أربعة آخرون من أفراد أسرته، أمس الثلاثاء، في هجوم بطائرات مسيرة على مدينة بولوهي في المنطقة. كما قتل خمسة أشخاص وجُرح 16 آخرون على الأقل، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، جراء قصف روسي جديد طاول الأراضي الأوكرانية. وأطلقت القوات الأوكرانية 91 مقذوفاً جوياً معظمها طائرات مسيّرة. وأكدت القوات الجوية الأوكرانية أنها تمكنت من اعتراض خمسة صواريخ و60 مسيرة. والحق الهجوم أضراراً بشبكة الطاقة المتضررة أصلاً من جراء الحرب، واضطر السلطات إلى جدولة انقطاعات في التيار الكهربائي في مناطق عدة. وصباح أمس الثلاثاء، كان التيار الكهربائي لا يزال مقطوعاً عن بعض أحياء كييف. والهجوم هو الثاني من نوعه في غضون يومين، بعد هجوم روسي ليل الأحد ـ الاثنين، الذي طاول 15 منطقة أوكرانية. وأعلنت القوات الجوية الأوكرانية بأنها أسقطت 201 من أصل 236 جسماً جوياً أطلقتها روسيا. بدورها، أكدت وزارة الدفاع الروسية أنها شنت «ضربة كبرى» ضد مطارات عسكرية ومنشآت للطاقة.

ونوّه الرئيس الأميركي جو بايدن بهجوم روسي «شائن». وقال في بيان «أدين، بأشدّ العبارات الممكنة، استمرار روسيا في حربها ضد أوكرانيا وجهودها لإغراق الشعب الأوكراني في الظلمة»، مشدداً على أن روسيا «لن تنجح أبداً في أوكرانيا، وروح الشعب الأوكراني لن تنكسر أبداً». وتواصل بايدن هاتفياً مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الذي زار أوكرانيا الأسبوع الماضي، بحسب ما أعلنت واشنطن ونيودلهي. وجدد مودي الذي تربطه علاقات جيدة بروسيا ورئيسها فلاديمير بوتين، رغبته في إحلال «السلام والاستقرار» بين موسكو وكييف، وفق الخارجية الهندية. وأعلن المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس الثلاثاء، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أجرى محادثة هاتفية مع مودي «الذي أكد اهتمام بلاده بالمساهمة في التسوية» بين روسيا وأوكرانيا.

(الأناضول، فرانس برس، رويترز)

زيلينسكي يُعلن تصنيع أوكرانيا صاروخاً بالستياً

غروسي في كورشاتوف قرب محطة كورسك النووية، أمس (ماكسيم شيمبتوف/رويترز)

شرق غرب

الاشتراكيون والخضر ينسحبون من محادثات تشكيل الحكومة الفرنسية

قال زعيما الاشتراكيين والخضر في فرنسا، أوليفييه فور (الصورة) ومارين تondelier، أمس الثلاثاء، إنهما لن يشاركا في محادثات أخرى مع الرئيس إيمانويل ماكرون لاختيار شخصية لرئاسة الحكومة، وحثّا أنصارهما على تنظيم احتجاجات سلمية. وأغلق ماكرون الباب الاثنين، أمام احتمال تشكيل حكومة من اليسار الذي حلّ أولاً في انتخابات يونيو/ حزيران الماضي. وقالت تondelier إن الانتخابات «تُسرق منا»، فيما رفض فور المشاركة في «محاكاة ساخرة للديمقراطية».

(فرانس برس)

رئيس بلغاريا يدعو لانتخابات مبكرة في أكتوبر

دعا رئيس بلغاريا، رومين راديف، أمس الثلاثاء، إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وسط محاولة أخرى لتجاوز المأزق السياسي والمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها هذا البلد. وستكون هذه الانتخابات السابعة التي تشهدها بلغاريا في غضون ثلاث سنوات. ودعا راديف إلى إجراء الانتخابات في 27 أكتوبر، كما أعاد تعيين ديميتار غلافشيف لقيادة الحكومة المؤقتة.

(أسوشييتد برس)

اليابان تدين خرقا صينيا... وبكين تحقق

دانت اليابان، أمس الثلاثاء، اختراق طائرة عسكرية صينية مجالها الجوي للمرة الأولى، أول من أمس، ما عدّته «انتهاكا خطرا للسيادة». وقال المتحدث باسم الحكومة يوشيماسا هاياشي إن طوكيو «ستمتنع عن إعطاء إجابة محددة حول الغرض من تصرفات الصين»، لكنه رأى أنشطة بكين في محيط اليابان تميل لأن تتوسع»، فيما اكتفى المتحدث باسم الخارجية الصينية لين جيان بالقول إن بلاده «تتثبت من الموقف».

(فرانس برس)

وفد روسي رفيع يزور بيونغ يانغ

وصل وفد روسي، أمس الثلاثاء، برئاسة نائب وزير الصناعة والتجارة رومان تشيكوشوف، إلى العاصمة الكورية الشمالية بيونغ يانغ، وفق وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية. وتأتي الزيارة بعد عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين توفير دعم في أعقاب فيضانات مدمّرة في كوريا الشمالية خلّفت آلاف الضحايا بين قتلى وجرحى ومشرّدين، وألحقت أضراراً بآلاف المنازل في أواخر يوليو/تموز الماضي.

(فرانس برس)

ترامب يهاجم هاريس

هاجم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة)، أول من أمس الاثنين، منافسته الديمقراطية للرئاسة، نائبة الرئيس جو بايدن، كامالا هاريس، على خلفية الانسحاب الأميركي من أفغانستان عام 2021. ووصف ترامب، من ديترويت، الانسحاب وما رافقه من فوضى بـ«إذلال تسببت به هاريس وبايدن»، فيما اتهمها فريق حملته بأنها «ضحكت حتى حين سألها أحد الصحافيين عن مواطنين أميركيين عالقين في أفغانستان».

(فرانس برس)

يجد المدنيون السودانيون منذ بداية الحرب في بلادهم في 15 إبريل 2023، أنفسهم وسط عاصفة من الانتهاكات، إحدى صورها عمليات الخطف التي تنفذها قوات الدعم السريع في مناطق سيطرتها لتحصيل موارد مالية من ذوي المخطوفين

انتهاكات الحرب السودانية

الفدية لشراء الحرية من «الدعم السريع»

الخرطوم ـ **أيمن إبراهيم**

منذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني ومليشيات الدعم السريع، وجد المدنيون السودانيون أنفسهم وسط عاصفة من الانتهاكات بحقهم من قبل طرفي الصراع والقوات والمليشيات المساندة لهم. وكانت «الدعم السريع» صاحبة الحصة الكبرى من الانتهاكات بمهاجمتها للمدن والقرى، وإقدامها على اختطاف واعتقال المواطنين وطلب مبالغ مالية ضخمة من ذويهم فدية لإطلاق سراحهم، أو قتلهم، وسط تخوّف السودانيين من تفاقم الظاهرة وتحولها إلى مورد مالي للمليشيات المنتشرة في معظم ولايات البلاد. وقالت «مبادرة مفقود»، العاملة في مجال حصر المفقودين والبحث عنهم، في تقرير أصدرته في 15 إبريل/ نيسان الماضي، إن العديد من المواطنين اضطروا إلى دفع فدية لإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين لدى قوات الدعم السريع تراوحت قيمتها ما بين ألف إلى أربعة آلاف دولار. وأضافت أنه في بعض الحالات تجاوز المبلغ الـ10 آلاف دولار. وذكرت أنه «لسوء الحظ وفي كثير من الحالات لم يتم إطلاق سراح الضحايا على الرغم من دفع عائلاتهم الفدية»، وفي بعض الحالات «أعيد الضحايا إلى عائلاتهم متوفين».

يوم 23 أغسطس/آب الحالي اختطفت قوة من «الدعم السريع» الصحافي السوداني علاء الدين أبو حربة من منزله في منطقة شرق النيل، بمدينة الخرطوم بحري، وهي منطقة خاضعة لسيطرة «الدعم السريع». وطالب الخاطفون بفدية مالية ضخمة لإطلاق سراحه، مهددين بتصفيته في حال عدم استلام المبلغ المطلوب. وقالت نقابة الصحافيين السودانيين في بيان، الأحد الماضي، إن الخاطفين ورغم تسلمهم للمبلغ، ضاعفوا الفدية من مليون إلى مليوني جنيه سوداني (ألف دولار، الدولار يساوي ألفي جنيه)، ما يضع حياة الصحافي علاء الدين في خطر داهم في أي لحظة. وكانت لجان «مقاومة منطقة العشرة» بمدينة الخرطوم العاصمة، قد قالت في 26 يونيو/حزيران 2023 إن أسرة كاملة تعرضت للاختطاف من قبل مليشيات «الدعم السريع»، ما اضطر أقاربهم إلى دفع فدية مالية لم تحدد قيمتها، مقابل إطلاق سراح المحتجزين وأطفالهم وزوجاتهم. وأضافت أنه بعد الإفراج عنهم غادروا الخرطوم إلى مكان آمن.

وفي بيان بتاريخ 3 يوليو/تموز الماضي، قال «مؤتمر الجزيرة» (تنظيم شعبي) إن قوات الدعم السريع اقتحمت في الأول من يوليو الماضي قرية حاج النور بمحلية جنوب الجزيرة (بولاية الجزيرة وسط شرقي السودان)، واعتقلت 16 شاباً من أبناء القرية. ولفتت إلى أن «الدعم السريع» رفضت إطلاق سراحهم إلا مقابل دفع 600 ألف جنيه (300 دولار) فدية عن كل فرد، مضيفة أنه بعد عملية تفاوضية مضنية مع المليشيا تم الاتفاق على مبلغ 300 ألف جنيه مقابل كل فرد.

آلية لـ«الدعم السريع»، جنوبي العاصمة الخرطوم، إبريل 2023 (فرانس برس)

قوات الدعم تستغل أقسام الشرطة لاحتجاز المواطنين

وقال المواطن إبراهيم عثمان، لـ«العربي الجديد»، إن قوة من «الدعم السريع» هاجمت قرية شبونة، بداية إبريل الماضي، واختطفت فتاة من القرية الواقعة جنوب ولاية الجزيرة، مطالبة بمبلغ 100 ألف جنيه (فدية) مقابل إطلاق سراحها. وأضاف أن ذويها «اضطروا لدفع المبلغ لاستعادتها، ثم نزح الكثير من السكان تاركين القرية بعد أن حاولوا في البداية التعايش مع وجود الدعم السريع، لكن استهدافها للنساء دفعهم لقرار المغادرة». وفي قرية أبو قوتة، شمالي ولاية الجزيرة، ذكر مواطنون، لـ«العربي الجديد»، أن مجموعة من قوات الدعم السريع حضرت إلى القرية قبل أسبوعين، وسألت عن أشخاص بعينهم. وأضافوا أن تلك القوات أطلقت النار في الهواء وأرعبت المواطنين، ثم أطلقت النار على مواطن في قدمه، مطالبة بتجهيز مبلغ ستة ملايين جنيه سوداني (ثلاثة آلاف دولار) وغادرت على أن تعود لاستلامه. وأوضح المواطنون أن الأمر تسبب فوراً في مغادرة العديد من السكان والنزوح لمناطق أخرى خوفاً من عودة عناصر «الدعم السريع». كما أبلغ معتقل سابق لدى قوات الدعم السريع، فضل عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أنه تم القبض عليه في مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور، إذ اتُهم بالعمل مع استخبارات الجيش، لكن بعد تأكد «الدعم السريع» من أنه لا علاقة له بأي جهة عسكرية، رموه في السجن. ولاحقاً جاء أحد الجنود، وفق المواطن، وأخبرهم (المعتقلين) أن «بإمكانهم المغادرة شرط دفع حق الطبلة (ثمن قفل السجن) وحدد مبلغاً وغادر». وأضاف المواطن أنه ومن معه أخبروا الحارس أنهم لا يملكون المال وعليهم الاتصال بمعارفهم للطلب منهم، فأحضر لهم هاتفاً واتصلوا بذويهم لإرسال المال. وذكر أن عناصر «الدعم السريع» يملكون تطبيقاً مصرفياً طلبوا إرسال المال عبره، وبعد استلامهم الأموال أطلقوا سراحه. وأشار إلى أنه دفع مبلغ 300 ألف جنيه وغادر بسرعة واختبأ مع أشخاص يعرفهم ثم غادر برفقة نازحين حتى لا يتم القبض عليه مجدداً.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، حضرت مجموعة من قوات الدعم السريع إلى منزل المواطن محمود صالح، جنوبي الخرطوم، واقتادوه معصوب العينين إلى أحد مقراتهم، واتهموه بأنه ضابط استخبارات في الجيش، قبل مطالبته بشراء حريته بدفع المال. وقال شقيقه منصور، لـ«العربي الجديد»، إن محمود اتصل به بعد بحثهم عنه لأشهر بلا جدوى، وأخبره بما حدث و«أنهم الآن يطلبون مبلغ خمسة ملايين جنيه (2500 دولار) للإفراج عنه أو قتله». وأضاف أنه تحدث مع أحد محتجزي شقيقه وتفاوض معه على تخفيض المبلغ، وعندما أصر على أربعة ملايين عرض عليه أخذ سيارتهم المخبأة في منزل الأسرة بالخرطوم، وبعد اتصالات ومفاوضات مضنية قبلوا بالسيارة وأطلقوا سراح شقيقه. وقال شرطي سابق طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الدعم السريع «تستغل أقسام الشرطة في المدن والقرى التي تسيطر عليها لاحتجاز المواطنين والتحقيق معهم». وأضاف أنهم «يتعرفون إلى العسكريين السابقين أو المدنيين الذين يملكون أموالا وسيارات في الأحياء عبر متعاونين من الحي يعملون معهم». وتابع: «للأسف الكثير من هؤلاء المتعاونين هم عسكريون سابقون خدموا في جهاز الأمن أو الشرطة، وفُصل أغلبهم لسوء السلوك، وبعد اندلاع الحرب انضموا لصفوف الدعم السريع». وأشار إلى أن الخاطفين «يستخدمون غالباً تطبيق بنكك المصرفي التابع لبنك الخرطوم، ورغم تحصل الشرطة وسلطات القانون على أرقام هذه الحسابات من قبل المواطنين الذين يبلغون عنها، إلا أن الكثير منها ما زال يعمل، وهناك آلاف البلاغات مدونة لدى الشرطة».

20 قتيلاً في الفاشر

قُتل 20 شخصاً في قصف مدفعي لقوات الدعم السريع طاول مخيماً للنازحين في الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، بحسب ما أفادت لجان محلية. وأوردت تنسيقية لجان مقاومة الفاشر في بيان مقتضب على فيسبوك مساء الاثنين أن معلومات وصلتها «عن حجم الأضرار وسط المواطنين في معسكر أبوشوك للنازحين، بأن هناك أكثر من 20 شهيداً و32 مصاباً». وأرجعت التنسيقية السبب إلى «القصف المتعمد من قبل مليشيات الدعم السريع على سوق وميدان المعسكر».

الحدث

تصعيدٌ دامٍ في باكستان

نفّذ جيش تحرير البلوش الانفصالي في إقليم بلوشستان، جنوب غربي باكستان، عدداً من الهجمات الدامية في الإقليم، بين يومي الأحد والاثنين الماضيين

عاد التوتر ليرتفع في إقليم بلوشستان، جنوب غربي باكستان، والذي يشهد تصعيداً خطيراً في عمليات المسلحين الانفصاليين ضد المواطنين الوافدين من أقاليم أخرى والجيش، في رسالة رأت الحكومة في إسلام أباد أنها موجهة أيضاً إلى المصالح الصينية في الإقليم الفقير، لكن الغني بالموارد. وقُتل 40 شخصاً على الأقل، بين يوم الأحد الماضي وأول من أمس الاثنين، على يد المسلّحين الانفصاليين، في هجمات عدة «منسّقة» في بلوشستان، استهدفت البنجابيين بمعظمها، وفق مسؤولين حكوميين. من جهته، أعلن الجيش الباكستاني مقتل عشرة من جنوده، و21 مسلحاً قتلوا في «عمليات تطهير».

وأكد مسؤولون حكوميون، بحسب ما نقلت عنهم وكالة فرانس برس أمس، وقوع هجمات دامية في 3 مناطق على الأقل بين الأحد والاثنين في إقليم بلوشستان. وأعلن «جيش تحرير البلوش»، الجماعة الانفصالية المسلحة الأكثر نشاطاً في المنطقة، مسؤوليته عن عدد من هذه الهجمات، مصدراً بيانات عدة. وقالت الجماعة في أحد بياناتها إن مسلّحيها أطلقوا عملية «على الطرقات السريعة في أنحاء بلوشستان»، لكنها أشارت إلى أنها لم تستهدف غير عناصر الأمن. وسبق ذلك بيان لها، نشر ليل الأحد ـ الاثنين، حذّر البلوش من الاقتراب من الطريق السريع، مضيفاً أن «المعركة هي ضد الجيش الباكستاني المحتل». وفي بيان ثالث، بحسب وكالة أسوشييتد برس، حذّر «جيش تحرير بلوشستان» من شنّ مزيد من الهجمات، مشيراً إلى أن 800 من مقاتليها المدربين بشكل جيد شاركوا في المرحلة الأولى من الهجمات التي شملت عمليات إطلاق نار وقنابل، وتحدث عن «مرحلة ثانية من الهجمات ستكون أكثر كثافة وانتشارا».

وفي أحد الهجمات، أوقف عشرات المسلّحين مركبات على طريق سريع يربط بين البنجاب وبلوشستان، حيث قتلوا 23 شخصاً. كما فجّر مسلّحون جسراً لسكك الحديد في منطقة بولان المجاورة على خط يربط إقليم البنجاب بالسند. وعُثر على ست جثث قرب الموقع، وفق «فرانس برس». كما قتل عشرة أشخاص في منطقة قلات، بينهم أربعة عناصر من القوات شبه العسكرية وشرطي. وقال نبي باكش، وهو أحد العناصر من «ليويز» الدأعمة للشرطة، إن مسلحين اقتحموا فندقاً واستهدفوا قروياً مسّناً اتهموه بالارتباط بقوات الأمن. وإقليم بلوشستان من أفقر أقاليم باكستان، رغم وفرة موارده الطبيعية، كما أنه متخلّف عن باقي مناطق البلاد من ناحية التعليم والتوظيف والتنمية الاقتصادية. وكثّف الانفصاليون البلوش خلال السنوات الأخيرة هجماتهم على الباكستانيين القادمين من مناطق أخرى والذين يعملون في الإقليم، كما شنّوا هجمات على شركات الطاقة الأجنبية العاملة في المنطقة. والبنجاب هي أكبر المجموعات العرقية الست الرئيسية في باكستان، ويُنظر إليها على أنها المهيمنة في صفوف الجيش التي تخوض معارك لسحق المجموعات المسلحة في بلوشستان. وشهدت باكستان ازدياداً في الهجمات التي ينفذها مسلحون منذ عودة حكومة طالبان إلى السلطة في أفغانستان عام 2021، لا سيما في إقليم خيبر باختونخوا كما في جنوب بلوشستان المحاذي لأفغانستان وإيران.

واعتبر رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، أمس، أن المسلحين الانفصاليين في بلوشستان يريدون عرقلة المشاريع التنموية للممر الاقتصادي الصيني الباكستاني والذي يشمل مشاريع كبرى، مثل ميناء ومنجم للذهب والنحاس. وقال شريف أمام مجلس الوزراء إن «الهدف أيضاً هو الوقيعة بين إسلام أباد وبكين». والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني جزء من مبادرة الحزام والطريق التي يتبناها الرئيس الصيني شي جين بينغ. ولم تتمكن باكستان من بناء البنية التحتية اللازمة للاستفادة من الموارد المعدنية في بلوشستان، وطلبت مساعدة الصين في تطوير الإقليم الفقير. من جهتها، ندّدت الصين بالهجمات وتعهدت بمواصلة دعم باكستان «بقوة في مكافحة الإرهاب». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان إن بلاده «مستعدة لتعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب مع الجانب الباكستاني للحفاظ بشكل مشترك على السلام والأمن الإقليميين».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

■ الضفة الغربية تحت سيطرة السلطة التي تتعاون كل التعاون مع إسرائيل وأميركا وخفضت سقف مطالبها حتى قارب السقوط على رؤوسهم! ماذا حصدوا؟ اللاشيء.

■ في الأسواق، بدأت النقاشات تتصاعد. «الحرب في غزة قد تكون قاسية، ولكن من كان يظن أن الدجاج سيكون من الضحايا؟».
وأضاف آخر بابتسامة خفيفة: «ربما علينا أن نعيد التفكير في أولوياتنا. ما هو أكثر أهمية: الأمن القومي أم أمن العشاء؟».

■ العدو ومعه أميركا وحلفها حسموا أمرهم منذ يوم 7 أكتوبر لحرب شاملة ويعرفون أن حرباً على غزة ليست كافية حتى وإن أبادتها عن بكرة أبيها لأنه نصرٌ بطعم هزيمة وجيش فقد الثقة بنفسه وفقدانه لقوة الردع التي كان يمتلكها.

■ لم يعد في #غزة مكان آمن للأطفال، فالمجازر تستمر والقصف المدفعي لا يتوقف، وأصوات الصغار تختلط بصدى الدمار، إلى متى ستبقى الإنسانية صامتة ؟! #حرب_غزة #فلسطين

■ لا أعتقد أن الضربات الروسية الموجهة إلى البنية التحتية الأوكرانية ستؤدي إلى تغير في موازين القوى على الأرض، وربما ستفتح المجال بشكل أكبر لضربات أوكرانية في الداخل الروسي، خصوصاً في ظل سعي كييف للحصول على ضوء أخضر أميركي بذلك مع ملاحظة صعوبة حماية روسيا لمرافقها مع كلفتها العالية!

■ مصداقية أميركا وردعها يتآكلان بسرعة. وقد يشجع هذا الضعف الملحوظ الصين على تصعيد النزاعات في بحر الصين الجنوبي حيث تستشعر الغرب الضعيف الذي أصبح متورطاً بشكل متزايد في صراعات متعددة، بما في ذلك تلك الموجودة في أوكرانيا والشرق الأوسط.

■ أميركا هي من أوهمت العرب أن العدو الحقيقي هو إيران وليس الكيان. بعد هذا النجاح في تحويل البوصلة، أصبح الكيان صديقاً وحليفاً ومدافعاً، كما كسبت مصانع الأسلحة الأميركية والغربية تريليونات الدولارات.
يعني الغرب ضرب عصفورين بحجر: تطبيع مجاني وشراء أسلحة من مصانع غربية كانت تعاني من الكساد.